صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

التقريـــــر السنـــوي

2019

"مركز مالي مستقر وتميز تشغيلي مطّرد في ظل ظروف صعبة بالأسواق"

الرسالة:

تلتزم صناعات قطر بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق منتجاتها الصناعية من خلال تعزيز محفظة أعمالها واستثماراتها للمساعدة في الحفاظ على نمو مربح وتلبية توقعات المساهمين.

الرؤية:

تهدف صناعات قطر إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة والمتميزة في إنتاج منتجات صناعية عالية الجودة من خلال محفظتها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

صناعات قطر ش.م.ع.ق.

العنوان البريدي: ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة ، قطر

هاتف: ٢٠٨٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +

فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤ +

الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa

البريد الإلكتروني: iq@qp.com.qa

المحتويات

١٢ مجلس الإدارة

١٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة

٢٢ تقرير مجلس الإدارة

٣٠ تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

٤٢ نبذة حول مجموعة صناعات قطر

٤٨ نبذة حول قطاعات المجموعة

٦٢ تقرير مدقق الحسابات المستقل

٧٨ البيانات المالية الموحدة

٨٦ تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي
وزير الدولة لشؤون الطاقة،
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبدالعزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالله أحمد الحسيني
عضو

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

خالد سلطان الكواري
عضو

محمد ناصر الهاجري
عضو

عبدالرحمن محمد السويدي
عضو

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"التركيز على الاستراتيجية والموظفين والتميز قد أثمر عن تحقيق قيمة للمساهمين في الفترات التي شهدت حالة من عدم الاستقرار".

مساهمينا الكرام،

يُسعدُني أن أقدم إليكم التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ لشركة صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)، المجموعة الصناعية الرائدة في قطر والتي تُعد واحدة من أكبر الشركات المدرجة وأكثرها ربحية في منطقة الشرق الأوسط.

وأود أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة صناعات قطر وإدارات شركات المجموعة على التزامهم وجهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل. لقد حققنا سوياً نتائج تشغيلية ومالية مطّردة ومستقرة وسط ظروف اقتصادية كلية مليئة بالتحديات. كما أود أن أخص بالشكر مساهمي المجموعة على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

الأهداف الرئيسية والاستراتيجيات

برغم العوائق التي فرضتها النزاعات التجارية الجيوسياسية وزيادة المعروض في الأسواق ، إلا أن العمليات الرئيسية لصناعات قطر قد حافظت على استقرارها طوال العام. وواصلت المجموعة تركيزها على ضمان أمن وكفاءة وموثوقية العمليات واستقرار مستويات الإنتاج مدعومة في ذلك بجهود كبيرة انصبت على تحسين الإنتاج وترشيد التكاليف. وقد أدخلت الشركة في ذات الوقت تحسينات على سلسلة التوريد وأنشطة التسويق بصفة عامة. كما أتاحت الشراكة مع شركة منتجات (شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات ش.م.خ.ق.) دخول المجموعة إلى أسواق عالمية مع خفض تكاليفها. وواصلت المجموعة جهودها نحو خلق قيمة للمساهمين من خلال التركيز على التميز التشغيلي والارتقاء بشؤون الصحة والسلامة والبيئة وكفاءة التكاليف وتحسين مستويات الإنتاج.

الظروف الاقتصادية الكلية

شهد الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين على مدار العام، حيث أدى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ضعف نمو الطلب في كافة قطاعات المجموعة. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة النزاعات التجارية المستمرة وتغير التدفقات التجارية للعديد من المنتجات وسط تباطؤ اقتصادي واسع النطاق. كما فرضت طاقات إنتاجية إضافية في العديد من الأسواق العالمية المزيد من الضغط على أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق حالة من عدم التوازن في ديناميكيات العرض والطلب على منتجات المجموعة.

النتائج المالية

تأثر الأداء المالي لصناعات قطر خلال عام ٢٠١٩ بشكل مباشر وكبير بعوامل اقتصادية كلية خارجية تجاوزت نطاق سيطرتها. وفرضت هذه العوامل بصورة مباشرة المزيد من الضغط على أسعار السلع الأساسية للبتروكيماويات والأسمدة ومنتجات الحديد والصلب، الأمر الذي أثر بدوره على إجمالي أرباح المجموعة، حيث انخفض صافي الأرباح بنسبة ٤٩٪ مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى ٢,٦ مليار ريال قطري، بعائد على السهم يبلغ ٠,٤٣ ريال قطري.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست المجموعة عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه، تم توزيع أرباح يبلغ إجماليها ٥١ مليار ريال قطري. ويتضح جلياً من نسبة التوزيع التي تزيد على ٦٠٪ حرص مجلس إدارة الشركة على منح المساهمين أرباحاً مرضية مع احتفاظها بالسيولة اللازمة للمشاريع الرأسمالية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالديون ومواجهة أي ظروف مناوئة قد تطرأ.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات والتوقعات الاقتصادية على الأجلين القصير والمتوسط، فإن مجلس الإدارة يوصي بإجمالي توزيع أرباح عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بواقع ٢,٤ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٤٠ ريال قطري للسهم، بنسبة توزيع تبلغ ٩٤٪ .

الخاتمة

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. إن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعها المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في صناعات قطر نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارات العليا لشركات المجموعة على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة. الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تظل صناعات قطر واحدة من الشركات الصناعية الرائدة في المنطقة.

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

"على الرغم من الظروف الاقتصادية الكلية المناوئة، إلا أننا حافظنا على استقرار عملياتنا التشغيلية وقوة أدائنا المالي من خلال التركيز المتواصل على قيمنا الأساسية: كفاءة التكاليف، والتميز التشغيلي، والالتزام الثابت نحو الصحة والسلامة والبيئة".

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة صناعات قطر، إحدى أكبر الشركات الصناعية بالمنطقة في إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات البتروكيماوية والأسمدة والحديد والصلب.

استعراض عام حول صناعات قطر

تمتلك قطر للبترول حصة في المجموعة تبلغ نسبتها ٥١٪، فيما تُعد الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ثاني أكبر مساهم في الشركة، حيث تمتلك حالياً حصة تبلغ نسبتها ٢١٪. وقد منحت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" صناعات قطر تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (+A) ومنحتها "موديز" تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (A1) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتعتبر صناعات قطر ثاني أكبر شركةً مدرجة في بورصة قطر، حيث يبلغ رأسمالها السوقي ٦٢,٢ مليار ريال قطري كما في نهاية العام المالي ٢٠١٩. كما تعد المجموعة أحد المساهمين الرئيسيين في إدراج قطر ومنحها ثقل في مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية، مثل مؤشر ESTF وICSM.

استراتيجيتنا

اتسمت الاستراتيجية الأساسية للمجموعة بتركيزها على زيادة الأسواق ومستويات الإنتاج وتحسين الكفاءة عبر سلسلة من برامج فعالة للغاية في ترشيد التكاليف. كما أننا نشارك بشكل انتقائي من آن لآخر في مشروعات رأسمالية نعتقد أنها تدعم مركزنا التنافسي وترفع من القيمة المقدمة إلى المساهمين.

أوضاع الاقتصاد الكلي

استمرت الاقتصادات العالمية في المعاناة وسط حالة من عدم اليقين السياسي والنزاعات التجارية طوال عام ٢٠١٩. وقد أثرت التوترات الجيوسياسية والتجارية الناتجة سلباً على نمو إجمالي الناتج المحلي وقلصت من الطلب على محفظة منتجاتنا في جميع القطاعات. وأسفرت زيادة الطاقة الإنتاجية في العديد من أسواقنا عن انخفاض أسعار السلع الأساسية، وأثرت سلباً على العلاقة بين العرض والطلب على البتروكيماويات والأسمدة ومنتجات الحديد والصلب.

الآفاق المستقبلية

لقد أحرزنا تقدماً كبيراً خلال عام ٢٠١٩ في خفض تكلفة الوحدة القابلة للتحكم على مستوى شركات المجموعة بنسبة ١٠٪ على مدار خمسة أعوام، وهو أحد أهدافنا الاستراتيجية الرئيسية. واستشرافاً للمستقبل، فنحن على ثقة بأن المجموعة ستواصل مسيرتها نحو تحقيق هذا الهدف الطموح، وذلك من خلال الإدارة الصارمة للتكاليف من خلال البرامج المستمرة والجديدة للترشيد وتحسين كفاءة العمليات، الأمر الذي سيثمر عن تعزيز قدرتنا التنافسية ويولد موارد مالية يمكن استثمارها في موظفينا وعملياتنا والتقنيات لإطلاق الإمكانات الكاملة للمجموعة ويجعلها كياناً أكثر اتساقاً وقوة.

ومع توقعاتنا بأن تحافظ المجموعة على توجهها الصارم بشأن إدارة التكاليف، فإننا ملتزمون أيضاً بالمحافظة على مركزها ضمن الفئة الأولى من الشركات ذات الكفاءة الصناعية في جميع مرافقها الإنتاجية، الأمر الذي سيتطلب مواصلة الجهود لتعزيز التميز التشغيلي وتحقيق أعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة.

ولا شك أن خفض التكاليف مع تعزيز كفاءة العمليات سيرفعان من القيمة المضافة إلى المساهمين وسيعززان من قدرتنا على الاستجابة بفاعلية للطبيعة الدورية لأسواقنا.

الصحة والسلامة والبيئة

واصلنا التركيز على صحة وسلامة العاملين خلال عام ٢٠١٩ لضمان أن تظل سلامة العمليات إحدى قيمنا الأساسية. ولقد حققنا سوياً مجموعة من الإنجازات الملفتة على مستوى الصحة والسلامة والبيئة، ما يؤكد التزامنا بضمان سلامة جميع أماكن العمل.

وقد تضمنت هذه الإنجازات زيادة مستوى الوعي بالصحة والسلامة والبيئة وإدخال برامج جديدة لسلامة العمليات وتطبيق أنظمة عمل أكثر أماناً، وهي إنجازات كانت محل تقدير وحصلت على العديد من الجوائز المتخصصة المرموقة.

تركز استراتيجية المجموعة على الارتقاء بمستوى معايير الصحة والسلامة والبيئة الحالية والعمل على أن تصبح الشركة نموذجاً يحتذى به على مستوى المنطقة في الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة تلتزم بالمعايير العالمية سعياً لتحقيق التميز التشغيلي.

الارتقاء بكفاءة التكاليف وتحسين مستويات الإنتاج

تولي المجموعة اهتماماً كبيراً بالحاجة إلى الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للحفاظ على مركزها كمشغل رائد منخفض التكلفة يتسم بالكفاءة. وخلال عام ٢٠١٩، نجحت العديد من شركاتنا في خفض تكاليف التشغيل القابلة للتحكم والمحافظة على مركزها المتميز من حيث التكلفة بما يتماشى مع الأهداف المحددة.

وفيما يتعلق بتحسين مستويات الإنتاج، فقد انصب التركيز الرئيسي للشركة خلال عام ٢٠١٩ على ضمان مستويات الإنتاج المثلى دون الإخلال بمعايير الجودة والسلامة. وفي هذا الشأن، فقد استطاعت المجموعة بنجاح أن تصل إلى الطاقة الإنتاجية المستهدفة في الموازنة التقديرية، وذلك في مرافق إنتاج اليوريا والأمونيا والميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير والحديد والصلب.

وقد تم إجراء عمليات تطفئة بين الحين والآخر لتنفيذ الصيانة المخطط لها وغير المخطط لها في بعض مرافقنا الإنتاجية، علماً بأن كل عملية من هذه العمليات تتماشى مع التزام مجموعتنا بمعايير الصحة والسلامة والبيئة والعمر التشغيلي للمصنع وضمان الجودة ومعايير الموثوقية، ما يسهم في نهاية الأمر في تحسين الكفاءة التشغيلية للمجموعة.

الميزات التنافسية

تشمل الميزات التنافسية للمجموعة ضمان الحصول على اللقيم، وامتلاكها لمرافق حديثة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة وتتم صيانتها بشكل دوري وذات مواقع استراتيجية، كذلك توافر كيان مختص بالتسويق، وإقامة تحالفات وشراكات استراتيجية مع شركات معروفة عالمياً، وموظفين موهوبين ومؤهلين تأهيلاً عالياً بقيادة فريق إدارة عليا يتمتع أعضاءه بخبرات رفيعة المستوى ويعود إليه الفضل في الوصول بالمجموعة إلى المكانة المتميزة التي تحتلها اليوم كرائدة بالمنطقة.

ولقد أسهمت هذه الميزات التنافسية بدور محوري في تمكين المجموعة من إدخال تحسينات مستمرة شملت مرافقها الإنتاجية وسلسلة منتجاتها ومركزها من حيث التكلفة والدخول إلى أسواق وقاعدة الأصول التشغيلية ومركزها النقدي.

أنشطة البيع والتسويق

تعتبر "منتجات" شركة رائدة عالمية في مجال تسويق وتوزيع الكيماويات والأسمدة ومنتجات الحديد والصلب. وقد أسهمت الشراكة بين صناعات قطر ومنتجات بدور مؤثر وفعال، الأمر الذي عزز من وصول المجموعة إلى أسواق في مختلف أنحاء العالم وعادل جزئياً الأثار الناجمة عن الظروف الاقتصادية الكلية المناوئة.

نحن نفتخر بأننا نعتبر أنفسنا حقا مجموعة عالمية في قطاع الأعمال، فقد ظلت آسيا أكبر سوق لنا خلال عام ٢٠١٩، ودعمنا في ذلك أيضاً تواجدنا القوي في أمريكا الشمالية وشبه القارة الهندية.

النتائج المالية

تأثر أداء أعمال صناعات قطر خلال عام ٢٠١٩ بالظروف الاقتصادية الكلية الصعبة، حيث بلغ صافي الأرباح ٢,٦ مليار ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته ٤٩ ٪ مقارنة بالعام الماضي، فيما بلغ العائد على السهم ٠,٤٣ ريال قطري. وقد تأثر أدائنا المالي إلى حد كبير بعوامل خارجية، منها تباطؤ الاقتصادات العالمية وتقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية والنزاعات التجارية.

وكان لهذه العوامل تأثيراً مباشراً على أسعار السلع الأساسية التي انخفضت على مستوى المجموعة بنسبة ١٤٪ خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام الماضي، فيما أسهمت أيضاً في انخفاض أرباح المجموعة بواقع ٢,٠ مليار ريال قطري للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وتراجعت أحجام المبيعات على مستوى المجموعة بنسبة ٢٪ مقارنة بالعام الماضي، ما أسهم في انخفاض أرباحها بواقع ٦٤١ مليون ريال قطري. وتأثرت أيضاً أحجام مبيعات المجموعة بعوامل اقتصادية كلية أدت إلى حدوث اختلال في العرض والطلب وتراجع مستويات الإنتاج. وبالنسبة للعام بأكمله، فقد انخفضت مستويات الإنتاج بشكل هامشي بنسبة١٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، الأمر الذيُ يعزى بصورة أساسية إلى إجراء عمليات تطفئة مخطط لها وغير مخطط لها.

المركز المالي

على الرغم من العمل في أسواق صعبة، إلا أن الشركة قد استمرت في تحقيق مستويات كبيرة من السيولة استمدتها بشكل رئيسي من تلقي أرباح من شركات المجموعة. وظلت ميزانيتنا العمومية في وضع متوازن، حيث تم تسجيل مستوى سيولة قوي بنهاية العام وبلا ديون، فيما بلغت الأرصدة النقدية والمصرفية ١٠,٧ مليار ريال قطري. وبلغ إجمالي أصول المجموعة وإجمالي حقوق الملكية ٣٥,٩ مليار ريال قطري و٣٤,٣ مليار ريال قطري على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

إن الوضع المالي للمجموعة ووضع السيولة لديها يُعد بمثابة شهادة تؤكد على قدرتها القوية على تحقيق تدفقات نقدية، الأمر الذي يعزز من وضع المجموعة في حال إجراء عمليات تطفئة غير متوقعة للصيانة ويوفر الموارد اللازمة لزيادة القيمة المقدمة إلى المساهمين من خلال التوسع المستقبلي.

ويتكون جزء كبير من السيولة لدى المجموعة من إيداعات قصيرة إلى متوسطة الأجل لدى مجموعة من البنوك المصنفة ضمن الفئة "أ" داخل قطر، حيث حققت هذه الإيداعات عائدا سنويا قدره ٣,٧٦ ٪ للعام المالي ٢٠١٩. وقد تم استثمار هذه الأموال في

ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل باستحقاقات مختلفة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة بشأن إدارة السيولة ورأس المال العامل وخطط الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي المستقبلية. واستشرافاً للمستقبل، فإن المجموعة ستستمر في المحافظة على وضعها من حيث السيولة ووضعها المالي اللذان يتسمان بالكفاءة والفاعلية وبما يوفر لها الثقة والاستمرارية في الأوقات التي تشهد حالة من عدم الاستقرار.

آخر مستجدات الإنفاق الرأسمالي

اقتصر الإنفاق الرأسمالي بصورة أساسية على صيانة المرافق بمبلغ يصل إلى ٠,٨ مليار ريال قطري. ووفقاً لأحدث خطة أعمال معتمدة حتى عام ٢٠٢٤، يبلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي المخطط له للمجموعة حوالي ٤,٦ مليار ريال قطري.

وتقيم صناعات قطر حالياً عدداً كبيراً من الفرص المحتملة للإنفاق الرأسمالي في الجوانب المتعلقة بزيادة القدرات والموثوقية والكفاءة وتحسين مستويات الصحة والسلامة والبيئة. وتؤمن المجموعة بأن هذه الاستثمارات تشكل ضرورة حتى تحافظ على مركزها التنافسي وترفع من مستوى القيمة المضافة للمساهمين.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة صناعات قطر بإجمالي توزيعات سنوية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بمبلغ قدره ٢,٤ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٤٠ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٩٤٪.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس إدارة صناعات قطر والعضو المنتدب، لرؤيته وقيادته، كما نشكر الإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل. كما نود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية

تعتمد استراتيجية العمل الخاصة بقطاع البتروكيماويات على ركائز أساسية تتلخص في تحسين الأهداف الخاصة بالإنتاج، وخفض التكاليف القابلة للتحكم، وتعزيز تطوير المنتجات والابتكار وزيادة مشاركة الموظفين ومستوى رضاهم.

الإنجازات الرئيسية

تضمنت أهم الإنجازات الرئيسية لقطاع البتروكيماويات خلال عام ٢٠١٩ ما يلي:

- حصلت شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) على جائزة الكريستال السنوية للتقطير للعام السابع ضمن قطاع الطاقة والصناعة، وذلك عن جهودها في "دعم قطاع التعليم والتنسيق".
- أتمت شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) خلال عام ٢٠١٩ أكبر عملية صيانة شاملة في تاريخها. وقد تمثل الهدف في إتمام عملية الصيانة الشاملة في الوقت المحدد ودون وقوع أية حوادث مضيعة للوقت. وأتم الفريق بنجاح عملية الصيانة الشاملة، بما في ذلك جميع المهام، دون وقوع أي حوادث ذات صلة بالسلامة وفي حدود الموازنة التقديرية.
- حققت قابكو أهدافها الخاصة بخفض التكلفة، إلا أن صافي الأرباح جاء دون المستوى المستهدف، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار البوليمرات وتراجع أحجام المبيعات والإنتاج.

آخر مستجدات الاقتصاد الكلي

تأثرت مجموعة منتجات قطاع البتروكيماويات بحالة عدم اليقين الاقتصادي التي سادت العالم خلال عام ٢٠١٩ وتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي مما أسفر بالتالي عن تراجع الطلب على المنتجات. وأثرت أيضاً النزاعات التجارية على تدفق العديد من المنتجات البتروكيماوية، لاسيما الميثانول والبوليمرات. وأدت زيادة الطاقة الإنتاجية خلال فترة شهدت أصلا نموا محدودا إلى انخفاض معدلات التشغيل في العديد من مرافق إنتاج البتروكيماويات. وكان أيضاً لزيادة الطاقة الإنتاجية من البوليمرات في الولايات المتحدة تأثيره على أسعار المنتجات. كما ظل الطلب على ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير والميثانول متأثراً إلى حد ما بالسياسة الصينية بشأن وقود E10 (البنزين الممزوج بالإيثانول بنسبة ١٠٪)، غير أن التنفيذ كان بطيئا.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

تضمنت أهم الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة في قطاع البتروكيماويات خلال عام ٢٠١٩ ما يلي:

- حصلت شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) على الجائزة الذهبية من الجمعية الملكية لمنع الحوادث عن أداء الصحة والسلامة والبيئة.
- شاركت شركة دوبونت في تنفيذ برنامج إدارة سلامة العمليات في قابكو، بما في ذلك مبادرات بشأن التدريب على السلامة لفريق القيادة وموظفين آخرين، ووضع إجراءات جديدة.
- في نهاية ديسمبر، حققت كفاك ١٥ مليون ساعة عمل آمنة، أو ثمانية أعوام ونصف دون وقوع أية حوادث مضيعة للوقت - وهو رقم قياسي على مستوى السلامة يؤكد على التركيز المستمر الذي يتم إيلائه إلى الأمور المتعلقة بالسلامة. هذا بالإضافة إلى نجاح عملية الصيانة الشاملة الخمسية في مرافق الإنتاج دون أن تقع فيها أية حوادث مضيعة للوقت.

تحقيق كفاءة التكاليف

تُعد كفاءة التكاليف بمثابة حجر الزاوية في استراتيجيتنا. وقد واصل قطاع البتروكيماويات التركيز على خفض تكاليفه القابلة للتحكم، والتي ما تزال تشكل جوهر استراتيجيته.

وشملت الإنجازات الرئيسية التي حققتها قابكو خلال عام ٢٠١٩ إطلاق برنامج قابكو تحت عنوان "تحقيق الإمكانات الكاملة ٢,٠"، والذي يتضمن ٣٥ مبادرة جديدة تهدف إلى تحقيق التميز التشغيلي. وأتمت قابكو مراجعة بشأن كفاءة الطاقة ودراسة لإحدى العمليات الرئيسية لتحسين الكفاءة وخفض الإنفاق الرأسمالي والإنفاق التشغيلي. وتركزت أهداف كفاك بشأن تحقيق وفورات في التكاليف لعام ٢٠١٩ على خفض النفقات وتكاليف الإنتاج والشحن الإضافية، وتكللت جهودها بالنجاح.

تحسين مستويات الإنتاج

على الرغم من تأثيرات عمليات الصيانة الشاملة الرئيسية، إلا أن مرافق إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير قد تجاوزت أهداف الإنتاج السنوية قبل نهاية عام ٢٠١٩. وخلال العام، حددت دراسة معنية بالطاقة في مرفق إنتاج الميثانول لدى كفاك قام بإجرائها استشاريون خارجيون خيارات إضافية لتعزيز مستويات الإنتاج، وتم بالفعل إطلاق مشروع لتحقيق المزيد من استرداد الميثانول.

وفي مرافقنا الخاصة بإنتاج البولي إيثيلين، فقد دأبت الشركة باستمرار على إدخال التقنيات الجديدة والمبتكرة التي تعزز من كفاءة العمليات. وتضمنت هذه المبادرات تقنيات وبرامج فحص جديدة للحد من خسائر العمليات وتحسين الكفاءة. واستجابة للطلب على المنتجات، فقد تم أيضاً اتخاذ خطوات لضمان تنويع المنتجات من خلال إدخال درجات لمنتجات البولي إيثيلين.

وتم إجراء عمليات تطفئة مخطط لها وغير مخطط لها لإجراء الصيانة خلال العام، منها عمليات تطفئة غير مخطط لها في مرافق الإنتاج التابعة لقابكو، علما بأن كل عملية من هذه العمليات قد تم إجرائها تماشيا مع التزام المجموعة بتعزيز مستويات الصحة والسلامة والعمر التشغيلي للمصنع والجودة والموثوقية. وسيستمر الالتزام بإدارة الصيانة الدورية والصيانة التي تقتضيها الضرورة والصيانة الوقائية على نحو فاعل، وذلك للإقلال من حالات توقف الإنتاج غير المخطط لها إلى أدنى حد ممكن ومنع اختلالات عمليات التشغيل.

الأداء المالي

واجه إجمالي أرباح قطاع البتروكيماويات ضغوطاً، حيث انخفض صافي أرباح القطاع بنسبة ٤٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع الطلب على المنتجات البتروكيماوية في الأسواق الرئيسية، هذا فضلاً عن انخفاض الأسعار.

وانخفض متوسط الأسعار المرجح للمنتجات في قطاع البتروكيماويات بنسبة ١٥٪، وصاحب ذلك أيضاً انخفاض أحجام المبيعات بنسبة ١٢٪ نتيجة اختلالات منحنيات العرض والطلب، ما أسفر عن حدوث انخفاض عام في الإيرادات بنسبة ٢٥٪ على مستوى القطاع.

وانخفضت أيضاً أحجام الإنتاج بنسبة ١٠٪ مقارنة بالعام الماضي، بنسبة تشغيلية ٩٣,١٪ ، وذلك بسبب إجراء عمليات تطفئة كانت تشكل ضرورة حتمية للمحافظة على معايير الصحة والسلامة والبيئة.

الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي ٠,٤ مليار ريال قطري، واقتصر بصورة أساسية على تعزيز موثوقية عمليات الإنتاج والحد من أثرها على البيئة.

وسوف تتضمن استثمارات الإنفاق الرأسمالي في المستقبل ترقية توربينات الغاز، واستبدال ضواغط تبريد الإيثيلين، وترقية محطة الأكسدة بالهواء الرطب، وتنفيذ مشروع منع تسرب السوائل ومشروع إنشاء منطقة الدعم في كفاك وتجديد المحولات الكهربائية. وقد يصل إجمالي الإنفاق الرأسمالي على هذه المشروعات إلى ١,٧ مليار ريال قطري على مدار الخمسة أعوام المقبلة، فيما يتوقع أن يثمر ذلك عن تحسين إجمالي التدفقات النقدية وزيادة مستويات إنتاج المصانع على الأجل الطويل والحد من الانبعاثات.

قطاع الأسمدة

الاستراتيجية

ركزت استراتيجية شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو) خلال عام ٢٠١٩ على التميز التشغيلي وتحسين كفاءة أصولها الحالية بما يتماشى مع خطتها الاستراتيجية المحدثة. وستركز الجهود المستقبلية على تقييم فرص النمو وتنويع المنتجات.

الإنجازات الرئيسية

أبدت الشركة أداءً مطّرداً على مستوى السلامة المهنية والعمليات. وقد ارتفع إنتاج الأمونيا واليوريا عن مستويات عام ٢٠١٨، حيث سجل إنتاج الأمونيا رقماً قياسياً، وتم التحكم في التكاليف. وحقق أول استقصاء أجرته قافكو لموظفيها نتائج متميزة خلال العام، حيث حصلت الشركة أيضاً على الميدالية الذهبية للرابطة الدولية لصناعة الأسمدة في رعاية المنتجات.

آخر مستجدات الاقتصاد الكلي

حافظ الطلب على الأسمدة النيتروجينية على استقراره وشهد نمواً طفيفاً، حيث قوبلت الزيادة في الغذاء بتدابير الكفاءة التي قللت من استخدام النيتروجين. وتأثرت الأسعار بزيادة العرض وحالة عدم اليقين الاقتصادي ونقص نمو إجمالي الناتج المحلي في جميع أنحاء العالم. كما تأثرت تدفقات تجارة اليوريا بالنزاع التجاري الدائر، فيما أدت العقوبات المفروضة على بعض البلدان إلى دخول منتجات الأسمدة إلى بعض الأسواق الرئيسية بأسعار أدنى من الأسعار المرجعية. وبرغم الاستقرار الذي شهدته مستويات الأسعار في مطلع عام ٢٠١٩ بشكل معقول، إلا أن أسعار الأمونيا واليوريا قد انخفضت خلال النصف الثاني من العام.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

تعد قافكو ضمن أولى الشركات التي تبنت أنظمة الإدارة لتعزيز أداء إدارة الصحة والسلامة والبيئة والجودة. وحصلت على شهادة ISO 54001، لتحل محل شهادة OHSAS 18001 السابقة. وتعكس شهادة ISO 9001 اتباع نهج بشأن العمليات لتحسين فعالية مختلف النظم والعمليات. كما تؤكد شهادة ISO 14001 على التزام قافكو بحماية البيئة والمحافظة عليها وصونها. إضافة إلى ذلك، فقد حصلت قافكو على شهادة ISO 50001 تقديراً لجهودها المستمرة في تحسين كفاءة الطاقة وأدائها والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

كما حصلت قافكو على شهادة نظام الإدارة RC 14001 (الرعاية المسؤولة)، الأمر الذي يؤكد التزامها بتعزيز سلامة وأمن المنتجات ورعايتها، إلى جانب أداء الصحة والسلامة والأداء البيئي. ويعكس حصول قافكو على شهادة الرابطة الدولية للأسمدة للتميز في رعاية المنتجات التزام الشركة بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال سلامة وأمن منتجاتها على مدار عمرها.

وتؤكد عملية التحسين المستمر هذه مدى التزام إدارة قافكو بالمعايير العالية للصحة والسلامة والبيئة.

تحقيق كفاءة التكاليف

واصلت قافكو سعيها لخفض النفقات التشغيلية وتحسين هيكلها التنظيمي وترشيد تكاليف الصيانة. وتماشياً مع التزام المجموعة بخفض التكاليف القابلة للتحكم، فقد حقق قطاع الأسمدة هدفه المتمثل في خفض تكلفة الوحدة القابلة للتحكم، والتي انخفضت بنسبة ٥٪ مقارنة بالعام الماضي. وقد فتحت مبادرات ضمن "نظام الإنتاج في قافكو" سبلاً جديدة لتحقيق وفورات في التكاليف، منها زيادة عمليات الصيانة الأولية من قِبَل المشغلين وتحقيق وقت تشغيل أكبر.

تحسين مستويات الإنتاج

تمثل الهدف الرئيسي لتحسين مستويات إنتاج الأسمدة خلال عام ٢٠١٩ في موثوقية المصنع. وقد تحقق ذلك من خلال تسجيل رقم قياسي جديد في إنتاج الأمونيا يبلغ ٣,٧٧ مليون طن متري سنوياً ورقم آخر يكاد يكون قياسياً في إنتاج اليوريا. وستواصل قافكو تركيزها على الموثوقية لتحقق لنفسها مكانة ضمن أفضل الشركات العاملة في هذا القطاع.

الأداء المالي

انخفض صافي أرباح قطاع الأسمدة بنسبة ٣٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، الأمر الذي يُعزى بصورة كبيرة إلى تراجع الإيرادات.

ويعود تراجع الإيرادات بنسبة ٩٪ وبشكل أساسي إلى انخفاض أسعار البيع بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام الماضي. وقد حافظت أحجام المبيعات على استقرارها وحققت ارتفاعاً طفيفاً تبلغ نسبته ٠,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. كما حافظت مستويات الإنتاج على استقرارها مقارنة بالعام الماضي وحققت نمواً طفيفاً تبلغ نسبته ٢٪، فيما ظلت الطاقة التشغيلية عند مستوياتها والتي بلغت ٩٧,٢٪.

الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠١٩، اقتصر الإنفاق الرأسمالي على الاستثمارات في مشاريع معنية بالصحة والسلامة والبيئة وصيانة مرافق الإنتاج، حيث بلغ إجمالي الإنفاق ٢٢١ مليون ريال قطري.

واستشرافاً للمستقبل، سيتم إنفاق ٢,٢ مليار ريال قطري خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٤، وذلك ضمن الإنفاق الرأسمالي الروتيني على عدة مشروعات، منها الصيانة الشاملة وخارطة الطريق الفنية.

قطاع الحديد والصلب

استراتيجية الأعمال والإنجازات الرئيسية

في عام ٢٠١٩، أطلقت قطر ستيل برنامجاً متكاملاً للتحول يهدف إلى النهوض بها حتى تصبح "شركة رائدة عالية الأداء" في قطاع الحديد والصلب، كذلك خلق مستويات أعلى من المشاركة والإنتاجية بين موظفيها. وقد وضعت الشركة لنفسها "خارطة استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٥" تضمنت خمسة محاور استراتيجية هي: خلق حافظةً مربحة؛ وأن تصبح قطر ستيل رائدة بالسوق؛ تحقيق التميز التشغيلي؛ الالتزام برؤية قطر ٢٠٣٠؛ التحول إلى مؤسسة تتسم بالأداء العالي. كما أن المبادرات المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجيات تحرز تقدماً كما هو مخطط لها.

آخر مستجدات الاقتصاد الكلي

تراجع الطلب المحلي على الحديد والصلب، إذ أن العديد من مشاريع البنية التحتية الكبيرة والملاعب في قطر قد حصلت على احتياجاتها من الحديد والصلب. وعلى الصعيد العالمي، فقد تأثر نمو الطلب بتباطؤ النمو الاقتصادي. وتسببت العقوبات المفروضة على بعض البلدان في طرح منتجات كتل الحديد وحديد التسليح في الأسواق بأسعار أقل من الأسعار المرجعية الدولية السائدة. وبينما حافظت أسعار الحديد والصلب المحلية على مستوياتها، انخفضت الأسعار الدولية في وقت شهدت فيه أسعار خام الحديد استقرارا. ونتيجة لذلك، فقد انخفضت هوامش العديد من الشركات المنتجة. وظلت أسعار خام الحديد مرتفعة خلال العام، وهو ما يعزى جزئياً إلى قضية سد ڤالي بالبرازيل والتي أثرت على إمدادات خام الحديد (المواد الخام). ولم يبد أن الزيادات الحادة الناتجة في أسعار خام الحديد قد انتقلت إلى أسعار الحديد والصلب.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

حصلت قطر ستيل على جائزة التميز في الصحة والسلامة والبيئة من الاتحاد العالمي للصلب لعام ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك تقديراً لجهودها في الحد بصورة مستمرة وعلى نحو كبير من الحوادث ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة. وقد أطلقت الشركة أيضاً برنامجاً لسلامة العمليات خلال عام ٢٠١٩. وينصب التركيز البيئي قصير الأجل لقطر ستيل على انبعاثات الجسيمات (بما في ذلك إخماد الغبار) وسلامة العملية.

تحقيق كفاءة التكاليف

بشكل عام، فقد حقق القطاع أهدافه بشأن كفاءة التكاليف، حيث نجح في خفض تكلفة الوحدة القابلة للتحكم بنسبة ٢١٪ مقارنة بالعام الماضي. وتضمنت التحسينات الرئيسية في كفاءة التكاليف خلال عام ٢٠١٩ ترشيد نفقات التشغيل وتجربة كريات أرخص سعراً في أفران الصهر بمصنع الاختزال بالطريقة المباشرة. وقد تم خفض مستوى استهلاك أقطاب فرن البوتقة بنسبة ١٠٪ تقريباً في مرافق صناعة الصلب، ونجحت أيضاً تجربة إعادة تدوير أكسيد المغنيسيوم العادم. وتم خفض تكاليف التحويل لحديد التسليح واستهلاك قطع الغيار في مصانع الدرفلة بنسبة ١٠٪ و١٧٪ على التوالي مقارنة بالأهداف المنشودة. وفي مصنع الجير المكلس، فقد أبدت تجارب استخدام مواد خام أرخص وخفض معدلات رفض المواد الخام نتائج مبشرة بالخير إلى حد كبير. واستشرافاً للمستقبل، فإن الشركة ستواصل جهودها إزاء ترشيد التكاليف وتحقيق التميز التشغيلي.

تحسين مستويات الإنتاج

نفذت قطر ستيل مشروعات في العديد من المصانع لتحسين الإنتاجية وتعزيز التحكم في العمليات وتوطيد جودة المنتجات بأهداف واضحة وتقييمات منتظمة للأداء.

وكان مستوى تكاليف التحويل في قطر ستيل الأفضل في هذا القطاع مع قدر أكبر من الموثوقية والتوافر مقارنة بالشركات المماثلة. ومن حيث الطاقة الإنتاجية لمصنع الدرفلة، فقد حققت الشركة لنفسها أيضا مكانة ضمن أفضل ثلاث شركات في هذا القطاع.

وتُعد قطر ستيل أول شركة منتجة للحديد والصلب تحقق درجة "جيد جدا" من حيث الأداء، لتحصل بذلك على الشهادة المرموقة SEB 6001 "التوريد بطريقة مسؤولة"، كما تم الاعتراف به كواحدة من أفضل الشركات ضمن عائلة MIDREX للاختزال بالطريقة المباشرة، وذلك من حيث توافر المصنع المتميز. وقد أصبحت أيضاً أول شركة متخصصة في تصنيع حديد التسليح في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحصل على "شهادة أداء المنتج" من ACRS، وهو ما سيتيح لها إمكانية تسويق منتجاتها في أستراليا. وأجرت قطر ستيل خلال العام الماضي مراجعة لمجموعة المنتجات بناءً على توقعات الطلب المحلي والدولي، وذلك لتحسين الطاقة الإنتاجية وتعظيم القيمة المضافة إلى المساهمين. وبدأت قطر ستيل أيضاً في عملية تبني نموذج القيمة المنتفع بها للمواد الخام البديلة، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض تكلفة إنتاج الحديد المختزل بالطريقة المباشرة وصناعة الصلب.

الأداء المالي

خلال عام ٢٠١٩، تأثر الأداء العام لقطاع الحديد الصلب بتراجع الطلب المحلي، حيث أن معظم مشاريع البنية التحتية الكبيرة أوشكت على الانتهاء أو تم الانتهاء منها. وقد ظل الطلب على الحديد والصلب في الأسواق الدولية ضعيفاً نتيجة زيادة المنافسة من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في الأسواق الناشئة والذين يتنافسون بناء على مصفوفة خفض التكلفة بالمقارنة للمصفوفة التي تتبناها المجموعة وتتضمن الجودة العالية والأسعار معاً.

وتأثر صافي الأرباح بالمنافسة الشرسة على الجبهة الدولية إلى جانب تراجع الطلب المحلي، حيث انخفض بنسبة ٩٥٪ مقارنة بالعام الماضي.

وأدى انخفاض أسعار البيع بنسبة ١٢٪، ومع زيادة أحجام المبيعات زيادة هامشية بلغت ١٪، إلى تراجع إجمالي إيرادات القطاع بنسبة ١٢٪. وقد عوض انخفاض الأرباح جزئياً الحصول على حصة من دخل الشركات الزميلة خلال العام.

وشهدت مستويات الإنتاج انخفاضا طفيفا مقارنة بالعام الماضي، حيث تراجعت بنسبة ١٪، وحافظت الطاقة الإنتاجية على قوتها بنسبة تبلغ ١٠٦,٣٪.

الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠١٩، اقتصرت استثمارات الإنفاق الرأسمالي بشكل رئيسي على الصحة والسلامة والبيئة وخفض التكاليف والمشاريع ذات الصلة بتحسين الكفاءة وصيانة المصانع، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت ١٥٦ مليون ريال قطري. ولا تتضمن الخطط إجراء أية عمليات تطفئة بمتطلبات إنفاق رأسمالي إضافية خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، الأمر الذي سيضيف قيمة من خلال تعزيز التميز التشغيلي بصفة عامة خلال الأعوام المقبلة، بل من المخطط له إجراء عمليات تطفئة روتينية وإصلاحات للمحافظة على ظروف العمل في المصنع ومعايير التشغيل، وذلك بتكلفة تصل إلى ٠,٦ مليار ريال قطري حتى عام ٢٠٢٤.

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

استعراض عام

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في ١٩ أبريل من عام ٢٠٠٣. وعنوانها المسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال شركتها التابعة ومشاريعها المشتركة (شركات المجموعة)، تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مميزة هي البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات شاملة، فيما تُدار عمليات الشركة التابعة والمشاريع المشتركة للمجموعة بصورةٍ مستقلة من قبل مجالس الإدارة المعنية والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

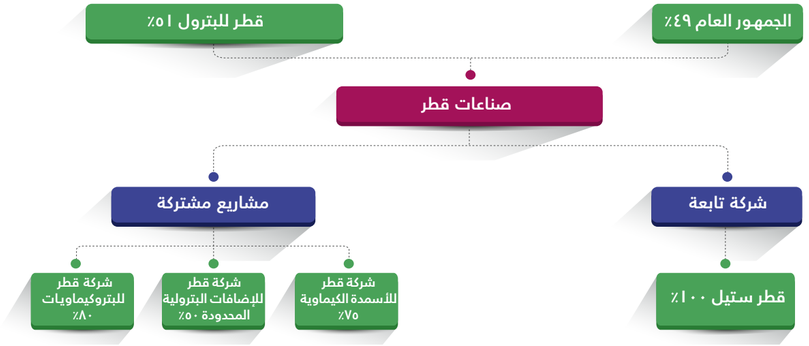

أداء صناعات قطر لعام ٢٠١٩

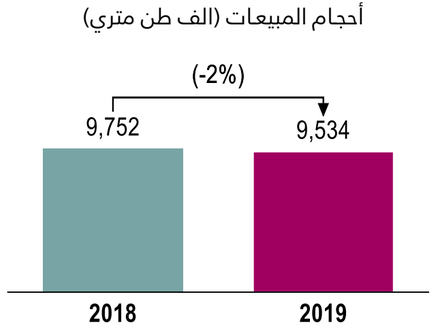

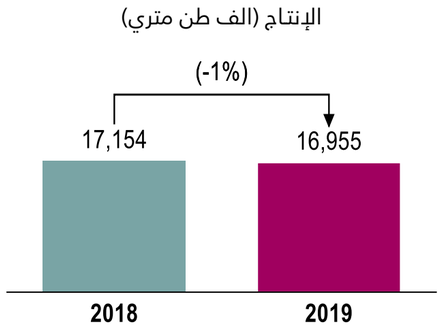

إيرادات مجموعة صناعات قطر حسب المنطقة الجغرافية (٪)

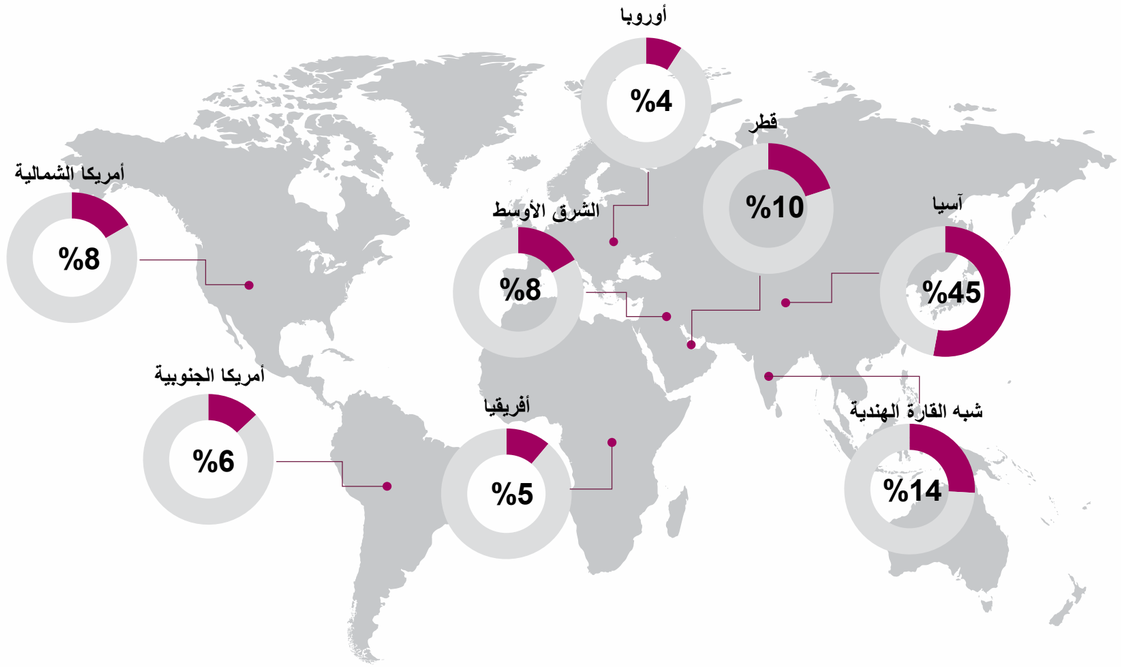

متوسط أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

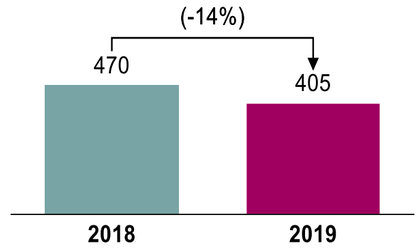

الإيرادات (مليار ريال قطري)

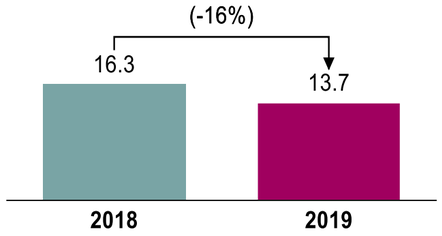

العائد على السهم (ريال قطري)

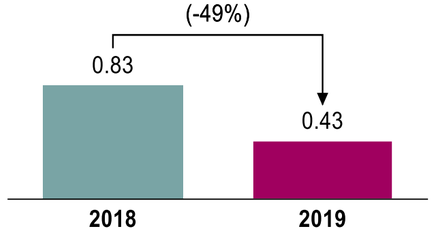

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

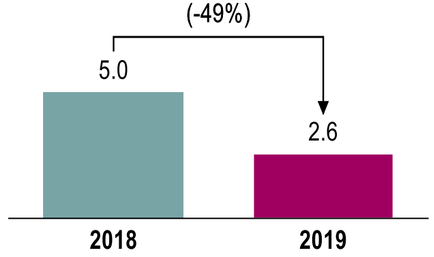

نبذة حول قطاعات أعمال صناعات قطر

نبذة حول قطاعات أعمال صناعات قطر

تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مميزة هي البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب. ويتمتع جميع الشركاء الدوليين في المشاريع المشتركة للمجموعة في كل قطاع من هذه القطاعات بأحدث الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

يضم قطاع أعمال البتروكيماويات مشروعين مشتركين: شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٧٤ وتمتلك فيها حاليا صناعات قطر ما نسبته ٨٠٪ وشركة توتال للبتروكيماويات (فرنسا) ٢٠٪. وتشارك قابكو في مشروعين مشتركين، ألا وهما شركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للڤينيل المحدودة، ولها شركة زميلة هي شركة قطر للمنتجات البلاستيكية.

تعمل قابكو ومشروعيها المشتركين في إنتاج البولي أولفينات والبولي إيثيلين ومنتجات الكلور القلوي. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقابكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
إيثيلين*	١،١٥٠
بولي إيثيلين منخفض الكثافة	٧٥٠
بولي إيثيلين خطي منخفض الكثافة	٣٥٠
ثاني كلوريد الإيثيلين /مونومر كلوريد الڤينيل	١٧٠
صودا كاوية	١١٨

* الكميات الفائضة التي تتوافر تباع على نحو منفصل؛ أو تستهلك كلقيم.

تأسست شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩١ وتمتلك فيها حاليا صناعات قطر ما نسبته ٥٠٪ وشركة أوبك الشرق الأوسط ٢٠٪ وشركة إنترناشيونال أوكتان المحدودة ١٥٪ وشركة إل سي واي الشرق الأوسط ١٥٪. تعمل الشركة في إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير. فيما يلي الطاقة الإنتاجية الحالية لكفاك من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
ميثانول	١،٠٠٠
ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير	٦١٠

المنتجات الرئيسية

الإيثيلين

يستخدم الإيثيلين كلقيم في إنتاج مجموعة كبيرة من المواد البتروكيماوية وتستخدم كل من قابكو وقاتوفين جزءاً كبيراً منه في إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، فيما يباع الفائض إلى شركة قطر للڤينيل لإنتاج مجموعة من منتجات الكلور القلوي.

البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة

يندرج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة ضمن اللدائن التي يتم إنتاجها من لقيم مونومر الإيثيلين من خلال عملية البلمرة. ويتم إنتاج عدة درجات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة تدخل في صناعة مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية، مثل الأغشية والأنابيب والكابلات والأسلاك وغيرها من المنتجات المقولبة.

الميثانول

يستخدم جزءاً كبيراً من الميثانول المنتج كلقيم في إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير وتباع الكمية الفائضة منه. كما يستخدم الميثانول في قطاع البتروكيماويات كمادة خام لإنتاج المذيبات والفورمالديهايد والميثيل هاليد وحمض الخليك والكحول الإيثيلي وأنهيدريد الخليك وثنائي ميثيل الإيثر وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير

يستخدم ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كمادة تضاف إلى الجازولين لتحسين احتراقه والحد من التلوث الغازي الناتج عن المركبات، ويلغي الحاجة إلى إضافة رباعي إيثيل الرصاص.

الصودا كاوية

سائل لزج عديم اللون والرائحة ومسبب للتآكل. تستخدم الصودا الكاوية في عدة قطاعات، منها قطاع صناعة الورق ومعالجة المياه وإنتاج الصابون والمنظفات الاصطناعية والمنسوجات، وفي إنتاج الألومينا.

ثاني كلوريد الإيثيلين

مادة سائلة يميل لونها إلى الصفرة ولها رائحة خفيفة تشبه رائحة الكلوروفورم. يستخدم ثاني كلوريد الإيثيلين بشكل أساسي في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل. ومعظم الكميات التي يتم إنتاجها تستغل في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل، أما الفائض فيصدر إلى الخارج.

مونومر كلوريد الڤينيل

غاز عديم اللون ذو رائحة خفيفة. يستخدم مونومر كلوريد الڤينيل بصورة أساسية في إنتاج البولي ڤينيل كلوريد - وهو مادة بلاستيكية متعددة الاستعمالات تدخل في مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية. ويتم استغلال ما يزيد على ٨٠٪ من الطلب العالمي على مادة البولي ڤينيل كلوريد لأغراض التطبيقات المعمرة طويلة الأجل ضمن مشاريع إقامة البنية الأساسية، مثل أنابيب شبكات المياه والصرف الصحي والأسلاك والكابلات وتكسية جدران المنازل النوافذ والأبواب وأرضيات المنازل.

الكبريت

يتم الحصول على الكبريت عالي الجودة كمنتج ثانوي من عملية إنتاج الإيثيلين ويباع محلياً، ثم يصدر من خلال المشتري المحلي.

الجازولين الحراري

الكميات المحدودة من الجازولين الحراري التي تنتجها قابكو تستخدمها شركة محلية أخرى كلقيم.

الغاز البترولي المسال الممزوج C٤ / C٣

يتم توريد الكميات البسيطة التي تُنتج من الغاز البترولي المسال الممزوج إلى المصانع المحلية المتخصصة في سوائل الغاز الطبيعي لإنتاج البروبان والبيوتان.

الأداء المالي لقطاع البتروكيماويات لعام ٢٠١٩

الإنتاج (ألف طن متري)

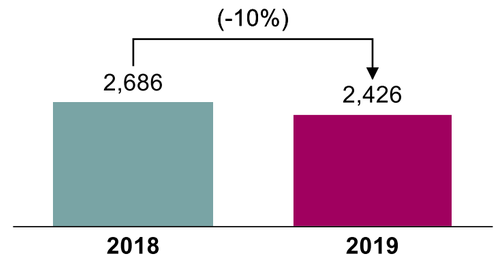

متوسط أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

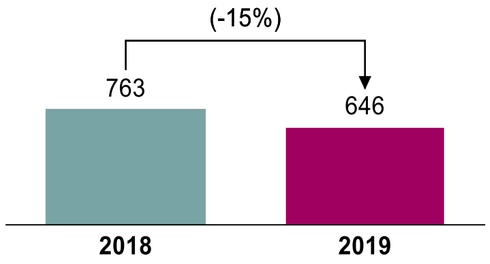

الإيرادات (مليار ريال قطري)

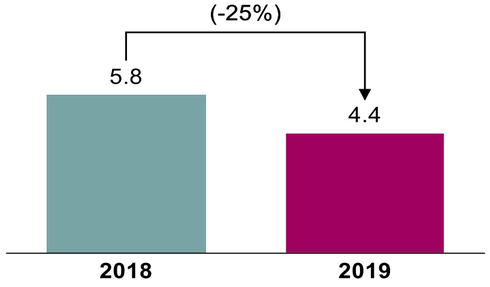

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

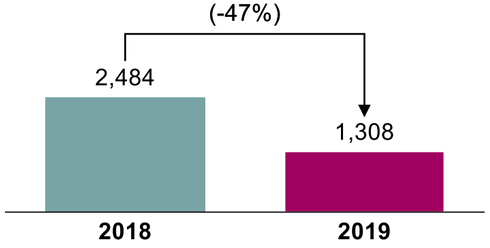

إيرادات القطاع لعام 2018 (%)

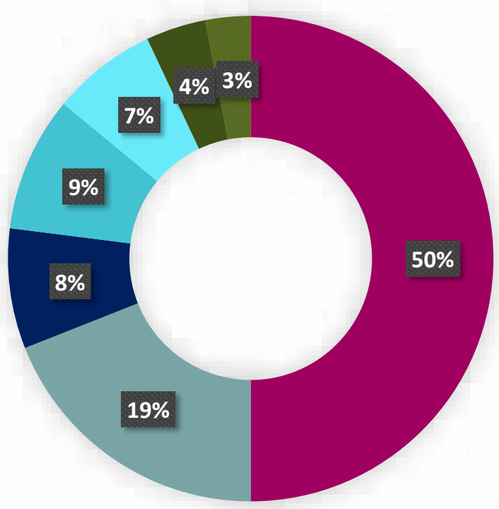

إيرادات القطاع لعام 2019 (%)

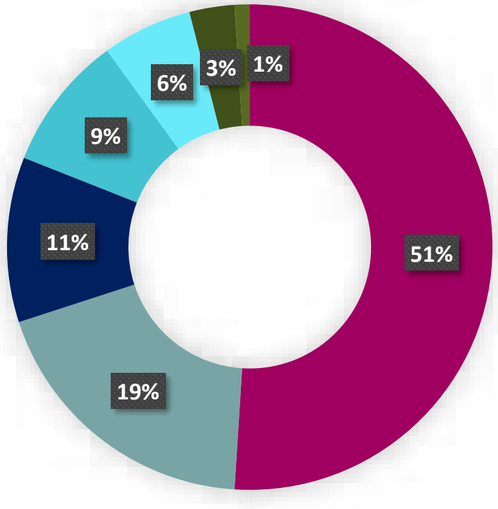

قطاع الأسمدة

يضم قطاع أعمال الأسمدة مشروعاً مشتركاً، ألا وهو شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو).

تأسست شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٦٩ وتمتلك فيها حاليا صناعات قطر ما نسبته ٧٥٪ وشركة يارا ندرلاند ٢٥٪. ولقافكو شركتين تابعتين، هما شركة الخليج للفورمالديهايد وشركة قطر للميلامين.

تعمل قافكو وشركتيها التابعتين في إنتاج الأمونيا واليوريا والميلامين ومكثفات الفورمالديهايد. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقافكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الأمونيا*	٣،٨٤٠
اليوريا	٥،٩٥٧
الميلامين	٦٠
مكثف اليوريا فورمالدهايد	٦٥

* الكميات الفائضة التي تتوافر تباع على نحو منفصل؛ أو تستهلك كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الأمونيا

يستخدم جزءاً كبيراً من الأمونيا التي تنتجها قافكو داخلياً كلقيم لإنتاج اليوريا.

اليوريا

يتخذ إنتاج قافكو من اليوريا شكلين، اليوريا المتبلرة أو الحبيبية.

مكثف اليوريا فورمالدهايد (UFC-٨٥)

UFC-٨٥ هي مادة مانعة للتكتل تُضاف إلى منتجات اليوريا لتحسين قوتها. ويستخدم كل إنتاج اليوريا فورمالدهايد UFC -٨٥ في مصانع اليوريا التابعة لقافكو.

الميلامين

يستخدم الميلامين بصورة أساسية في قطاع الإنشاءات، كذلك إنتاج الرقائق عالية الضغط التي تستخدم في العديد من الأنشطة ذات الصلة بأعمال الإنشاءات. و ًيستخدم أيضاً في إنتاج مستلزمات المطبخ والأطباق.

أداء قطاع الأسمدة لعام ٢٠١٩

الإنتاج (ألف طن متري)

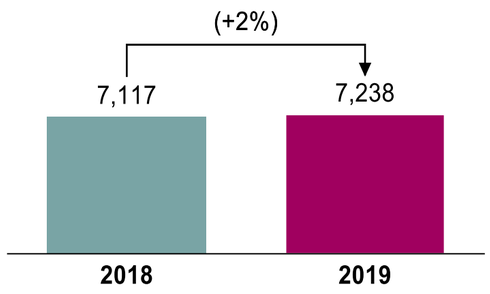

متوسط أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

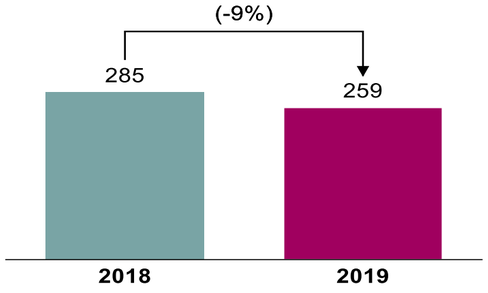

قطاع الحديد والصلب

تأسست قطر ستيل، وهي شركة مملوكة بالكامل لصناعات قطر، عام ١٩٧٤. ولدى قطر ستيل العديد من الاستثمارات في قطاع الحديد والصلب، منها شركتين تابعتين، هما شركة قطر ستيل دبي - المنطقة الحرة وشركة قطر ستيل للاستثمارات الصناعية، هذا إضافة إلى ثلاث شركات زميلة هي فولاذ القابضة وشركة قطر لتغليف المعادن وشركة صلب ستيل.

وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الحديد والصلب الوسيطة، مثل الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية، مثل حديد التسليح واللفائف. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقطر ستيل من منتجات الحديد والصلب:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن*	٢،٣٠٠
كتل الحديد*	٢،٥٢٠
حديد التسليح	١،٨٠٠
اللفائف	٢٤٠

* الكميات الفائضة التي تتوافر تباع على نحو منفصل؛ أو تستهلك كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن

يستخدم جزءاً كبيراً من منتجات الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن داخليا لإنتاج منتجات وسيطة ويتم بيع الفائض. وتشمل الأسواق الرئيسية لتلك المنتجات الشرق الأوسط والهند والشرق الأقصى.

كتل الحديد

يتم تحويل معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل إلى حديد تسليح ويُصدر الفائض إلى بلدان في منطقة الخليج وبلدان غير خليجية (بصورة أساسية في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

حديد التسليح

يستعمل حديد التسليح المدرفل على الساخن في قطاع الإنشاءات بصورة كبيرة. ويتم تسويق معظم الإنتاج في قطر ويُصدر الفائض إلى بلدان مجاورة في منطقة الخليج وبلدان غير خليجية (بصورة أساسية في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

الإيرادات (مليار ريال قطري)

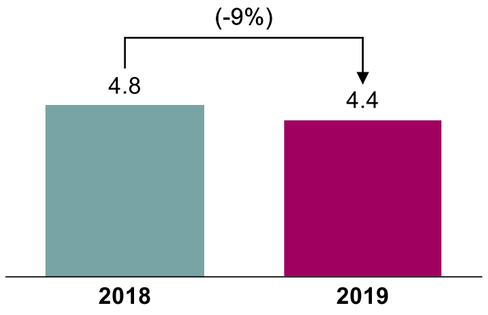

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

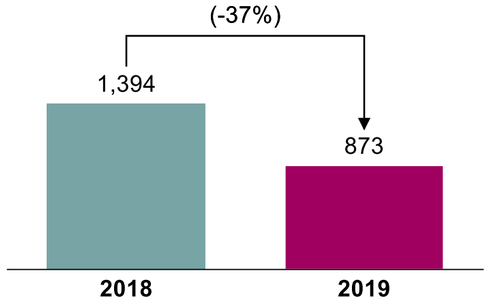

إيرادات القطاع لعام 2018 (%)

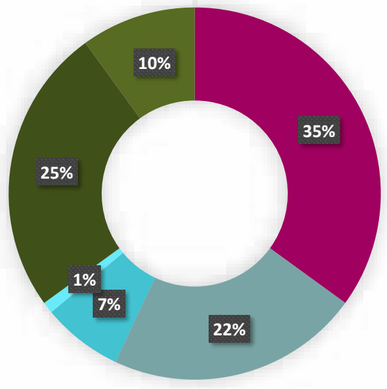

إيرادات القطاع لعام 2019 (%)

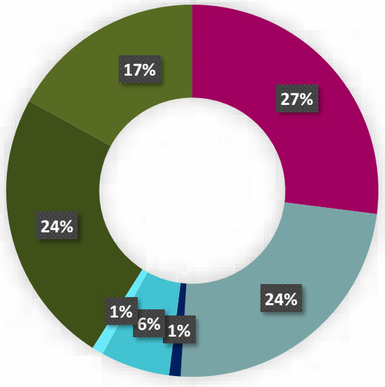

لفائف الحديد

تستخدم لفائف حديد التسليح وقضبان الأسلاك في قطاع الإنشاءات على نطاق واسع، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، هذا إضافة إلى استخدامها في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف قضبان الأسلاك أيضاً في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والكابلات المصفحة، والأسلاك الشائكة. ويقع مرفق الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

الأداء المالي لقطاع الحديد والصلب لعام ٢٠١٩

الإنتاج (ألف طن متري)

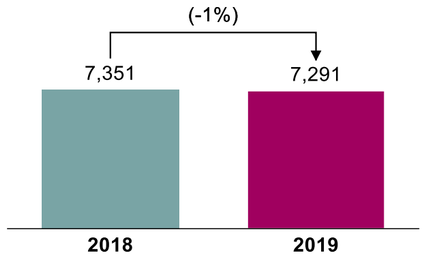

متوسط أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

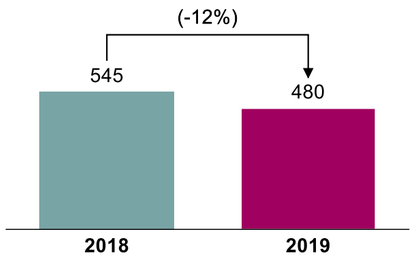

الإيرادات (مليار ريال قطري)

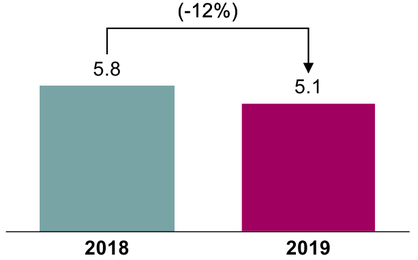

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

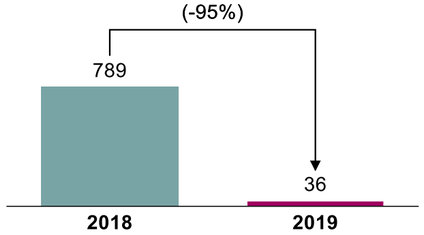

إيرادات القطاع لعام 2018 (%)

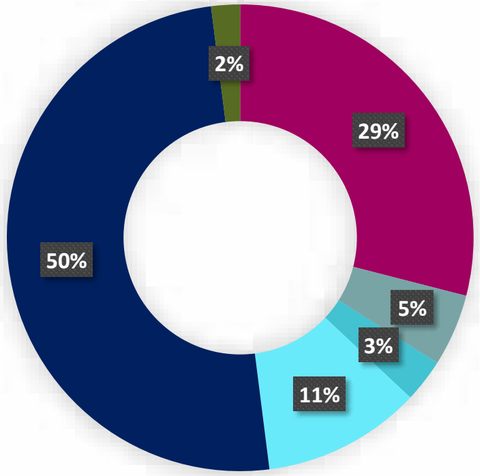

إيرادات القطاع لعام 2019 (%)

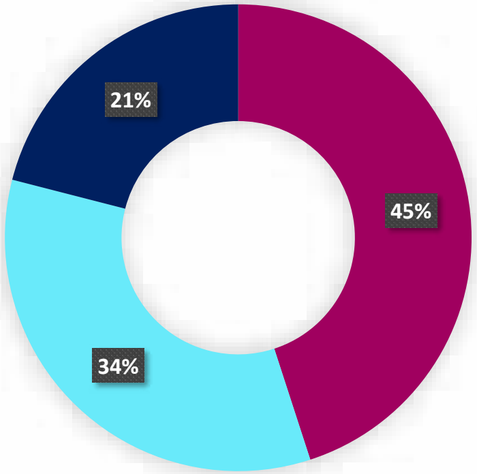

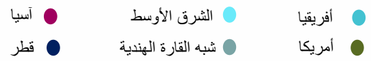

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل
شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.
الدوحة
قطر
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة صناعات ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكلاً من البيانات الموحدة للربح أو الخسارة وبيان الدخل الشامل الأخر التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

فقرة هامة

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (٤) من البيانات المالية الموحدة الذي يوضح أن المجموعة لم تطبق أحكام المادة ٤ (١١) من القانون ٢٤ لعام ٢٠١٨ والمادة ٢ (١٢) من التعليمات التنفيذية المرفقة بقانون الضرائب على أساس اتفاق مع السلطات المختصة يعفي المجموعة بما في ذلك فروعها من الضرائب ذات الصلة فيما يتعلق بهذه المواد. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالايرادات اعترفت المجموعة بإيرادات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٥،٠٩٥،٨ مليون ريال قطري. تتطلب منا معايير التدقيق أن نأخذ في عين الاعتبار الاحتيال في الاعتراف الإيرادات. هناك مخاطر متأصلة بالنظر إلى ارتفاع حجم المعاملات والتغيرات الناجمة عن تقلبات أسعار المنتجات التي تؤثر على الإيرادات المعترف بها لهذا العام. كما هو موضح في إيضاح رقم (٩) ، فإن حصة المجموعة في النتائج المجمعة للمشاريع المشتركة (قابكو ، قافكو وكفاك) بمبلغ ٢،١٨٠،٨ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تشكل ما نسبته ٨٥٪ من الأرباح لعام المجموعة. تمثل نتائج عمليات هذه المشروعات المشتركة البالغة ٢٧٩٧ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نسبة ٢٧٪ من إيرادات المبيعات الناتجة عن هذه المشاريع المشتركة. تتم معظم مبيعات المشاريع المشتركة لعميل واحد "الشركة القطرية لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات" ("منتجات"). وفقًا لسياسة الاعتراف بالإيرادات ، يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع المنتجات عندما تقوم المجموعة وشركاتها المشتركة بنقل السيطرة على المنتجات إلى العميل في نقطة التسليم ، حيث يتم تحديد شروط التسليم في العقود. لقد قمنا بالتركيزخلال تدقيقنا على الاعتراف بإلايرادات المجموعة ومشاريعها المشتركة بسبب ارتفاع قيمة الشحنات الفردية ، حيث قمنا بتحديد أن الأخطاء في توقيت ودقة الاعتراف بالإيرادات على مستوى المجموعة والشركة المشروع المشترك يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية للمجموعة عندما تدرج الإيرادات وحصتها من صافي دخل كل مشروع مشترك بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الايضاحات التالية على البيانات المالية الموحدة تتضمن على المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأمور المذكورة أعلاه. ايضاح رقم (٣)- السياسات المحاسبية الهامة إيضاح رقم (٤) - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للشك في التقديرات الايضاح رقم(٩) - الاستثمارات في المشاريع المشتركة الايضاح رقم(٢٢) - الإيرادات	فيما يلي إجراءاتنا المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي تقوم بها الشركات التابعة والمشاريع المشتركة : • تقييم سياسات المجموعة و شركات المشاريع المشتركة و المتعلقة بالأعتراف بالايرادات بناءً على متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وفهمنا لممارسة الأعمال التجارية وممارسات القطاعات ذات العلاقة. • فهم وتقييم واختبار أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات للشركة التابعة ، بما في ذلك توقيت الاعتراف بالإيرادات • فهم و تقييم تصميم أنظمة الرقابة على الاعتراف بالايرادات لشركات المشاريع المشتركة • مراجعة شروط عقد المجموعة وشركات المشاريع المشتركة لعملائها. • إجراء اختبار التفاصيل للتحقق من حدوث ودقة المعاملات الإيرادات على أساس العينة • اختبار اكتمال الإيرادات و اجرائات القطع للايرادات. • الحصول على العينات وفحصها من «منتجات» والموافقة عليها في السجلات المحاسبية. يعد «منتجات» العميل الرئيسي للمشروعات المشتركة • تقييم اكتمال ودقة الإفصاحات المطلوبة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥)

أمور أخر

إن البيانات المالية الموحدة للمجوعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأي غير معدل في تقريره الصادر بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة و التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات بالأضافة الي التقرير السنوي و الذي من المتوقع ان يكون متاحاً لنا بعد ذلك التاريخ . لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

إذا تبين لنا خلال إطلاعنا على التقرير السنوي وجود أخطاء جوهرية فيه ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة و المكلفون بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة.

ونحن المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقي نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية.

نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلي ذلك ووفق لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عما يلي:

- في رأينا، فإن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأنه قد تم إجراء جرد فعلي للمخزون حسب الأصول المرعية، وأن تقرير الإدارة متوافق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة .
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرنها ضرورية للتدقيق
- وفقاً للمعلومات المقدمة إلينا لم يتم ارتكاب أي مخالفات للأحكام المعمول بها في قانون الشركات القطري و النظام الأساسي خلال الفترة مما قد يأثر بشكل جوهري على الوضع أو الأداء المالي للمجموعة.

في الدوحة – قطر ١٠ فبراير ٢٠٢٠
عن ديلويت آند توش فـرع قـطـر
مدحت صالحه
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع. حول التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ:

- تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة الشركة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") والمتضمن في الأقسام ذات الصلة بتقرير الحوكمة السنوي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل ، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في الأقسام ١، ٣-٩-٢، ٤، ٤-٢-٢، ٤-٣، ٥-٢، من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هو إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام ، المذكور في الأقسام ١، ٣-٩-٢، ٤، ٤-٢-٢، ٤-٣، ٥-٢، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد لفت إنتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة في الأقسام ١، ٣-٩-٢، ٤، ٤-٢-٢، ٤-٣، ٥-٢، ككل،

لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.
إن قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال الشركة بهدف إستنتاج تأكيدنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ما قمنا بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الإجراءات المتبعة لتحديد متطلبات قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركة في تطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الإحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد من إستقلاليتنا عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال للقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام المذكور في الأقسام ١، ٣-٩-٢، ٤، ٤-٢-٢، ٣-٤، ٥-٢) ("بيان أعضاء مجلس الإدارة") والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه،، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع بيان أعضاء مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة أو غير ذلك، اتضح انها خاطئة بشكل جوهري.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية في المعلومات الاخرى، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك الأمر إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان أعضاء مجلس الإدارة في الأقسام ١، ٣-٩-٢، ٤، ٤-٢-٢، ٣-٤، ٥-٢، من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، لم يظهربصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

أمور مهمة

نلفت انتباهكم إلى الأقسام ٣-٩-١ و٣-٩-٣ و٣-٤ و٣-٤-٦ من تقرير حوكمة الشركات السنوي فيما يتعلق بالأمور التالية:

- إن ميثاق مجلس الإدارة لا يتضمن المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وخطة الخلافة، وفقًا للنظام الأساسي المعدل للشركة ، يتألف مجلس الإدارة من ثمانية (٨) أعضاء ، يمكن تعيينهم جميعًا بواسطة المساهم الخاص (قطر للبترول). وفقًا لذلك ، لا ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام صريحة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

- لم يتم إنشاء لجنة ترشيح (خلافًا للمادة ١٨ من قانون حوكمة هيئة قطر للمال) ، حيث يتألف مجلس إدارة صناعات قطر، وفقًا للنظام الأساسي للشركة ، من ثمانية (٨) مدراء ، يمكن تعيينهم جميعًا من قبل المساهم الخاص (قطر للبترول) للعديد من الأسباب المذكورة أعلاه والتي توضح مدى إرتباط الأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول
- قدم مجلس الإدارة إلتزامهم بالحفاظ على الإمتثال الكامل للتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ، ويعملون حاليًا على مراجعة وتوثيق إجراءاتهم وضوابطهم لضمان الامتثال لهذه القوانين واللوائح.
- وفقًا لتعريف العضو المستقل في قانون حوكمة هيئة الأوراق المالية ، لا تشمل لجنة التدقيق ضمن الأعضاء المستقلين (خلافًا للمادة ١٨ من قانون حوكمة هيئة الأوراق المالية) ، نظرًا لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة غالبية المساهمين ٥١ ٪). لم يقم أي من الأعضاء الحاليين بإجراء تدقيق خارجي مباشر أو غير مباشر للشركة خلال العامين السابقين لعضويتهم في اللجنة.

لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بالأمور المذكورة أعلاه.

في الدوحة – قطر ١٠ فبراير ٢٠٢٠
عن ديلويت آند توش فـرع قطـر
مدحت صالحه
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

وفقًا للمادة رقم (٢٤) من قانون الحوكمة للشركات والجهات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس ادارة شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع ("شركة") هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة وشركاتها التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة ("الفروع") (معا "المجموعة") في دولة قطر وخارجها. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق النظام. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات النظام تتناول الشركات والجهات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك، يقتصر تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على التقارير المالية على ضوابط الشركة، حيث أن فروعها غير مدرجة في الأسواق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المفاهيمي الصادر سنة ٢٠١٣ من قبل لجنة رعاية المنظمات
تقدم إدارة الشركة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات.
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال الشركة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف اهداف الرقابة الداخلية؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- تقييم أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، وغير المعالجة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤولياتنا

تتثمل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية" المقدم في تقرير الإدارة لتقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقًا لمعايير التأكيد الدولية لمتطلبات التأكيد رقم (٣٠٠٠) المعدّلة "إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للشركة لغرض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيد معقول حول تقرير أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لمكونات الشركة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
- الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات وتصنيفات المعاملات والإفصاحات الجوهرية داخل الشركة للعمليات ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومقارنتها بالتقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والإتصال والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء مادية في العمليات الجوهرية مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، الفوائد المستحقة، النقد والنقد المعادل، ايرادات توزيعات ارباح، الارباح مستحقة الدفع، الدخل من الاستثمار، الاستثمار بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، الاستثمارات في الودائع الثابتة، الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، الأطراف ذات العلاقة، الدخل المعفي من الضريبة، إعداد البيانات المالية، التوحيد والافصاحات وأنظمة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على الحكم المهني بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات التي، والتي تعكس بشكل معقول دقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة؛
٢. توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و
٣. توفير ضمان معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

نظرًا للقيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول

التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

استقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية تم بيانه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات، متضمناً كل من إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

في الدوحة – قطر ١٠ فبراير ٢٠٢٠
عن ديلويت آند توش فـرع قـطـر
مدحت صالحه
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

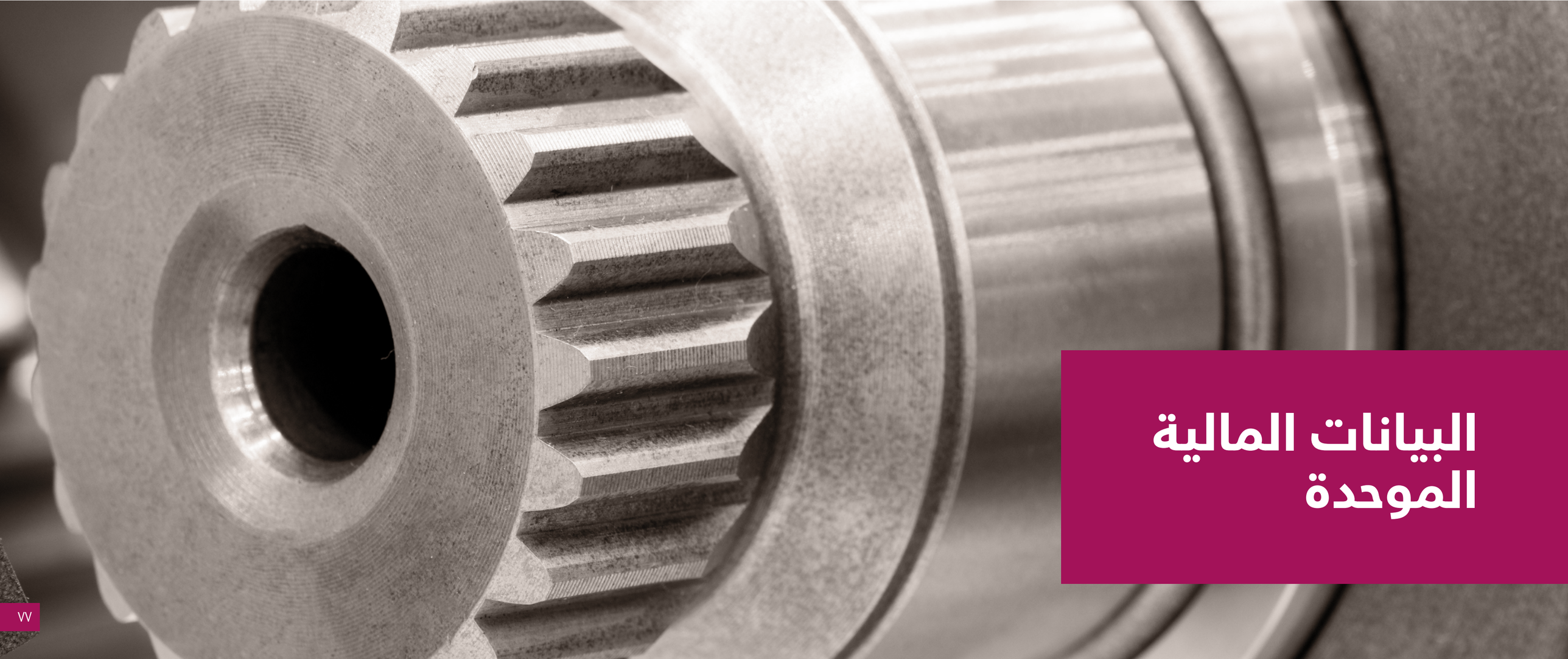

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومصانع ومعدات	**٣,٣٣٦,٠٢٠**	٣,٤٣٧,٩١٦
استثمارات في شركات زميلة	**١,٤٧٥,٩١٤**	١,٤٠٧,٠٨٩
استثمارات في مشاريع مشتركة	**١٦,٧٣٢,٤٦٠**	١٧,٨٨٥,٧٠٣
حق استخدام الموجودات	**١٣٤,٥٨٨**	-
	٢١,٦٧٨,٩٨٢	٢٢,٧٣٠,٧٠٨
الموجودات المتداولة		
مخزون	**١,٨٥١,٤٩٢**	١,٧١٧,٠٧٨
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**١,٢٩٧,٢٤٦**	١,٦٦٩,١٧٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٣٢٤,٥٨١**	٣٦٤,٠٢٧
نقد وأرصدة لدى البنوك	**١,٩٥٩,٥٩٧**	٢,٠٠٧,٦١٣
ودائع ثابتة	**٨,٧٥٨,٤١٩**	٨,٥٨١,٠٩٠
	١٤,١٩١,٣٣٥	١٤,٣٣٨,٩٨٠
إجمالي الموجودات	**٣٥,٨٧٠,٣١٧**	٣٧,٠٦٩,٦٨٨
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	٦,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	**١٥٨,١٤٨**	١٢٦,٨٢٤
احتياطي التحوط	**(٤,٠٨٠)**	٦٠٢
احتياطي آخر	**٦,٠٥٧**	١٥,٩٠٥
أرباح مدورة	**٢٨,٠١٩,٧٠١**	٢٩,٢٩٧,١٣٢
إجمالي حقوق الملكية	**٣٤,٢٢٩,٨٢٦**	٣٥,٤٩٠,٤٦٣
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مطلوبات عقود إيجار	**١٦٧,٧٧٨**	-
التزامات منافع الموظفين	**٢٠٠,٦٨٤**	٢٠٥,٠٢٤
	٣٦٨,٤٦٢	٢٠٥,٠٢٤
المطلوبات المتداولة		
ذمم تجارية و أخرى	**١,٢٣٩,٠٠٣**	١,٣٧٤,٢٠١
مطلوبات عقود إيجار	**٣٣,٠٢٦**	-
	١,٢٧٢,٠٢٩	١,٣٧٤,٢٠١
إجمالي المطلوبات	**١,٦٤٠,٤٩١**	١,٥٧٩,٢٢٥
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**٣٥,٨٧٠,٣١٧**	٣٧,٠٦٩,٦٨٨

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة والسماح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٠ ووقع عليها نيابة عنهم:

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

عبد العزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات	**٥,٠٩٥,٨٢٣**	٥,٧٩١,٠١٨
تكلفة الإيرادات	**(٥,٠٩١,٥٧١)**	(٤,٨٦٨,٠٥٨)
مجمل الربح	**٤,٢٥٢**	٩٢٢,٩٦٠
مصاريف عمومية وإدارية	**(١٣٩,٧٤٣)**	(١٥٧,٠٢١)
مصاريف بيع وتوزيع	**(٨٢,٦٠٦)**	(٨١,٩٥٠)
حصة من صافي نتائج استثمار في مشاريع مشتركة	**٢,١٨٠,٧٥٥**	٣,٨٧٧,٨٤٨
حصة من صافي نتائج استثمار في شركات زميلة	**٧٥,٣٢٨**	٣٢,٦٤٣
عكس خسائر تدني / (خسائر تدني) للاستثمار في الشركة الزميلة	**١٠٠,٠٠٠**	(٤٩,٥٣٥)
إيرادات ناتجة من الاستثمارات	**٣٨١,٣٠٢**	٣٣٨,٤٩٨
تكلفة التمويل	**(١١,٤٩٧)**	(١,٩٤٨)
دخل آخر	**٦٦,٨٢٢**	١٤٨,٣٢١
ربح السنة	**٢,٥٧٤,٦١٣**	٥,٠٢٩,٨١٦
عائد السهم		
العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال قطري للسهم الواحد)	٠,٤٣	٠,٨٣

بيان الدخل الشامل الأخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ربح السنة	٢,٥٧٤,٦١٣	٥,٠٢٩,٨١٦
(الخسارة) / الدخل الشاملة الأخرى		
بنود قد تصنف لاحقا ضمن الربح أو الخسارة		
الحصة في الدخل الشامل الآخر من لاستثمارات في مشاريع مشتركة		
صافي(الخسائر) /الربح غير المحقق من التزام المنافع المحددة	(٩,٨٤٨)	١٥,٩٠٥
حصة(الخسائر)/ الدخل الشامل الآخر من استثمارات في شركات زميلة		
الحركة في تحوطات التدفقات النقدية	(٤,٦٨٢)	١,٣٤٩
	(١٤,٥٣٠)	١٧,٢٥٤
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة		
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من		
خلال الدخل الشامل الآخر	-	(١,٠٨١)
(الخسارة) / الدخل الشاملة الأخرى للسنة	(١٤,٥٣٠)	١٦,١٧٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	٢,٥٦٠,٠٨٣	٥,٠٤٥,٩٨٩

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي التحوط	احتياطي آخر	أرباح مدورة	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٦,٠٥٠,٠٠٠	٩٤,٨٦٣	١٣٧	(٧٤٧)	-	٢٧,٤٥٠,١٤٠	٣٣,٥٩٤,٣٩٣
الخسارة من استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	٩٤٤	-	-	(٩٤٤)	-
ربح السنة	-	-	-	-	-	٥,٠٢٩,٨١٦	٥,٠٢٩,٨١٦
الدخل الشامل)/ الخسارة)الآخر للسنة	-	-	(١,٠٨١)	١,٣٤٩	١٥,٩٠٥	-	١٦,١٧٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	(١,٠٨١)	١,٣٤٩	١٥,٩٠٥	٥,٠٢٩,٨١٦	٥,٠٤٥,٩٨٩
توزيعات الأرباح المعلنة للعام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	(٣,٠٢٥,٠٠٠)	(٣,٠٢٥,٠٠٠)
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	-	-	-	-	-	(١٢٤,٩١٩)	(١٢٤,٩١٩)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	٣١,٩٦١	-	-	-	(٣١,٩٦١)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٢٦,٨٢٤	-	٦٠٢	١٥,٩٠٥	٢٩,٢٩٧,١٣٢	٣٥,٤٩٠,٤٦٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ كما تم عرضه مسبقا	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٢٦,٨٢٤**	-	**٦٠٢**	**١٥,٩٠٥**	**٢٩,٢٩٧,١٣٢**	**٣٥,٤٩٠,٤٦٣**
تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة	-	-	-	-	-	**(١٤٦,٩٤٣)**	**(١٤٦,٩٤٣)**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدال	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٢٦,٨٢٤**	-	**٦٠٢**	**١٥,٩٠٥**	**٢٩,١٥٠,١٨٩**	**٣٥,٣٤٣,٥٢٠**
حصة إلغاء الاعتراف بالاحتياطي الضريبي المعفي	-	-	-	-	-	**١٥,٧٩٥**	**١٥,٧٩٥**
ربح السنة	-	-	-	-	-	**٢,٥٧٤,٦١٣**	**٢,٥٧٤,٦١٣**
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	**(٤,٦٨٢)**	**(٩,٨٤٨)**	-	**(١٤,٥٣٠)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	**(٤,٦٨٢)**	**(٩,٨٤٨)**	**٢,٥٧٤,٦١٣**	**٢,٥٧٥,٨٧٨**
توزيعات الأرباح المعلنة للعام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	(٣,٦٣٠,٠٠٠)	(٣,٦٣٠,٠٠٠)
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	-	-	-	-	-	(٥٩,٥٧٢)	(٥٩,٥٧٢)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	**٣١,٣٢٤**	-	-	-	(٣١,٣٢٤)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٥٨,١٤٨**	-	**(٤,٠٨٠)**	٦,٠٥٧	٢٨,٠١٩,٧٠١	٣٤,٢٢٩,٨٢٦

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	٢,٥٧٤,٦١٣	٥,٠٢٩,٨١٦
تعديلات :		
استهلاك ممتلكات و مصانع و معدات	٢٤٤,٨٢٨	٢٣٧,٤٣٧
إطفاء حق استخدام الموجودات	٣٢,٤٤٥	-
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٣٥,٥٧٩	٤٠,٥٩٨
حصة من صافي نتائج استثمارات في مشاريع مشتركة	(٢,١٨٠,٧٥٥)	(٣,٨٧٧,٨٤٨)
حصة من صافي نتائج استثمارات في شركات زميلة	(٧٥,٣٢٨)	(٣٢,٦٤٣)
الخسارة من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات	٨,٥٠٦	٥,٢٢٥
توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٥,٤٥٥)	(٢٦,٧٥٦)
خسائر/(أرباح) القيمة العادلة من موجودات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٩,٤٤٦	١٤,٤٨٣
الربح من استبعاد موجودات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	(٥,٧٠٣)
تكاليف التمويل	١١,٤٩٧	١,٩٤٨
عكس مخصص تسجيل المخزون	(١٩٣)	(٢,٤٣٩)
إيرادات الفوائد	(٣٦٥,٨٤٧)	(٣١١,٧٤٢)
(عكس) / تدني استثمار في شركات زميلة	(١٠٠,٠٠٠)	٤٩,٥٣٥
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل	٢٠٩,٣٣٦	١,٠٩٢,٩٤٥
التغيرات في رأس المال العامل		
مخزون	(١٣٤,٢٢١)	(٢٧٠,٤٠٦)
ذمم مدينة تجارية وأخرى	٢٦٧,٧١٢	٣٤٢,٤٩٤
ذمم دائنة تجارية وأخرى	(٦٧,٢٣٣)	١١٩,٠٨٢
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٢٧٥,٥٩٤	١,٢٨٤,١١٥
مدفوعات نهاية الخدمة	(٣٩,٩١٩)	(٣٤,٦٦٩)
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	(١٢٤,٩١٩)	(٨٣,٧٠٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	١١٠,٧٥٦	١,١٦٥,٧٣٧
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		
متحصلات من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات	٤,٤٣٥	-
إضافات لممتلكات ومصانع ومعدات	(١٥٥,٨٧٣)	(١٦٠,٢٠٩)
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في شركة زميلة	٣,٥٠٠	١٦,١٥٦
متحصلات من استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	١٩٢,٠١٩
متحصلات من استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٥٣٤
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٥,٤٥٥	٢٦,٧٥٦
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في مشاريع مشتركة	٣,٢٥٩,٧٧٢	٤,٥٧٠,٠٠١
قرض من شركة زميلة	٩٨,٣٢١	-
الحركة في الودائع الثابتة	(١٧٧,٣٢٩)	(١,٥٤٠,٠١٥)
إيرادات فائدة مقبوضة	٤٧٠,٠٦١	٢٣٤,٣٠٩
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	٣,٥١٨,٣٤٢	٣,٣٣٩,٥٥١

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		
سداد القروض	-	(٢٢٥,٧٥٨)
مدفوعات الأصل المبلغ و مصروف الفائدة لمطلوبات عقد الإيجار	(٤٤,١٤٢)	-
تكاليف التمويل المدفوعة	(٣٥٤)	(١,٩٤٨)
الحركة في الحسابات البنكية لتوزيعات الأرباح غير المطالب بها	٢,٦١٨	(٧,٤٠٥)
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي حقوق الملكية	(٣,٦٣٢,٦١٨)	(٣,٠١٧,٥٩٦)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٣,٦٧٤,٤٩٦)	(٣,٢٥٢,٧٠٧)
صافي (النقص) /الزيادة في النقد وشبه النقد	(٤٥,٣٩٨)	١,٢٥٢,٥٨١
النقد وشبه النقد في بداية السنة	١,٨٨٣,٧١٥	٦٣١,١٣٤
النقد وشبه النقد في نهاية السنة	١,٨٣٨,٣١٧	١,٨٨٣,٧١٥

ان الايضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الاليكتروني للشركة: www.iq.com.qa

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٩

١. تمهيد

شركة صناعات قطر وهى شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في ١٩ أبريل ٢٠٠٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة صناعات قطر، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الرابع لعام ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦.

٢. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة صناعات قطر بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة صناعات قطر يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٣) من نظام الحوكمة الصادرعن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣. مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهى مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة صناعات قطر كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل منذ أمد طويل في قطاعات البتروكيماويات، الأسمدة الكيماوية والحديد والصلب، وقامت بطرحها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٣ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة صناعات قطر ومركزها الإستراتيجي كإحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة (على غير ما جاء ببعض الاشتراطات الواردة بالمادة رقم (٥) من نظام الحوكمة) يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد يصل الى ثمانية أعضاء، يحق للمساهم الخاص «قطر للبترول» أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، و فيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث الدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للبترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات صناعات قطر.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (٦) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٠٨، تم تشكيل مجلس إدارة شركة صناعات قطر الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين ٧ أعضاء من قبل قطر للبترول، وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٠٣/٠٥. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة، ولكن يتضمن خمسة أعضاء تنفيذيين وعضوين غير تنفيذيين كما هو موضح بمرفق السير

الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

يتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لامين سر مجلس الادارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٣-٤ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك

حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه. رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (٧) من نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي تنتفي معه الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي من حظر الجمع بين المنصبين على النحو التالي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة سواء بصفته رئيساً لمجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣١-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم استيفاء عدد مرات انعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩.
يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد . وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة

الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير ، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٣ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٧) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١١ والتشكيل الحالي بموجب القرارين رقم (٣) و (٥) لعام ٢٠١٨ في أعقاب إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٥١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠١٩، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٢. مراجعة البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٨.
٥. المصادقة على المواد الخاصة باجتماعي الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها.
٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ والمصادقة عليها.
٨. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٩. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، والوضع الحالي لخطة التدقيق والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
١٠. مراجعة الدراسة الخاصة بتطبيق الشركة لأحكام COSO/ واختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.
١١. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
١٢. الموافقة على طرح المناقصة الجديدة لأعمال التدقيق الداخلي للشركة والمُسندة إلى مصادر خارجية.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠١٩ اجتمعت اللجنة (٦) مرات.
تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ أيوب عوليا	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/أيوب عوليا، والذي يشغل مدير إدارة التدقيق الداخلي بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة المتميزة والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٢ لجنة المكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠١٨، ثم تم إعادة التشكيل بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/١٠. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. وتقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، إلا أنها يجب أن تنعقد قبل اجتماع مجلس إدارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً يرتبط بالأداء العام للشركة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة صناعات قطر فيتم تحديد واعتماد راتبه من قِبَل مجلس إدارة الشركة، ولا يحصل على مكافآت بصفته الوظيفية.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء ، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، وهو ما تم التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة صناعات قطر والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/٥ وذلك بإجمالي مبلغ ٧،٧٥٠،٠٠٠ ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة ، فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.
وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	رئيساً
السيد/ عبد الرحمن السويدي	عضواً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/محمد جابر السليطي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة صناعات قطر يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد يصل إلى ثمانية أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول.

٣-١٠ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠١٩ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوي من قبل أعضاء المجلس ، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس والادارة التنفيذية العليا في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

٤. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية، ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، قررت لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة أن يقوم المدقق الداخلي للشركة بإجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي الحالي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) تمهيداً لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، أسندت الشركة للمدقق الداخلي مهام تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" كدعم إداري. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد أتم فريق المدقق الداخلي تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨. وقد تضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار .

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات ، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، أجرى المدقق الداخلي اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبترول كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى السلطة المختصة بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠١٦/٤/١٢ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. وفي أعقاب انتهاء التعاقد، قامت الشركة بطرح مناقصة جديدة لتعيين استشاري مستقل لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

وقد أجرى المدقق الداخلي خلال فترة تعاقده بعمليات تدقيق داخلية لعدد من الكيانات يبلغ ١٨ كياناً (صناعات قطر وشركاتها التابعة/ المشاريع المشتركة) خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. وقد اشتمل نطاق التدقيق الداخلي المستند إلى تقييم المخاطر على مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تضمنت العمليات الأساسية (الإنتاج، الصيانة، المخزون، أنظمة التحكم الصناعية، إلخ) ، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والصحة والسلامة والبيئة والإدارة والمشتريات والشؤون القانونية وحوكمة الشركة، وما إلى ذلك).

وقد استمر المدقق الداخلي في تقييم حالة تنفيذ الإجراءات التصحيحية (بعد إصدار تقرير التدقيق النهائي لكل كيان) الخاضعة للملاحظة في جميع الكيانات ودأب على رفع تقاريره بالحالة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة كل ثلاثة أشهر. وقد تم التعامل مع جميع الملاحظات الهامة التي رفعها المدققون الداخليون في حينها. بالإضافة إلى ذلك، أجرى المدقق الداخلي مراجعة لتقييم جودة إدارات التدقيق الداخلي في الشركات التابعة لصناعات قطر والمشاريع المشتركة في ٢٠١٩، وخلص إلى أن نتيجة تقييم الجودة تشير إلى أن إدارات التدقيق الداخلي في الشركات التابعة لصناعات قطر والمشاريع المشتركة تفي بتوقعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة والإدارة.

وأسند إليه أيضاً مهام اختبار تصميم الضوابط الداخلية لاعداد التقارير المالية وتحليل أوجه الاختلاف بالمقارنة مع متطلبات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣)، فضلاً عن اختبار فاعلية التصميم والتشغيل لتلك الضوابط.

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٩، وتم عرض توصية اللجنة المشكلة وفقا لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٩/٣/٥ والتي وافقت على تعيين السادة "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠١٩ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣٠٦،٨٠٠ ريال قطري.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. تقرير المدقق الخارجي في هذا الصدد عن عام ٢٠١٩ سيتم موافاة هيئة قطر للأسواق المالية وإدارة الشركة بنسخة منه لإتخاذ أية اجراءات تصحيحية إن وجدت.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٨ والتي عقدت بتاريخ ٢٠١٩/٣/٥ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، قدم مدقق الحسابات الخارجي برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، إلى مجلس إدارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضا قدم تقريره المستقل عن مدى ملاءمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد بأن ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية الخاصة بالعمليات الجوهرية لم يتم تصميمها بشكل مناسب بناء على اطار COSO كما في ٢٠١٨/١٢/٣١، أيضاً قدم تقريره المستقل عن مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وأحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة حيث أفاد بأنه لم يرد الى علمه ما يستدعي الاعتقاد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤-٣ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة صناعات قطر التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية خلال عام ٢٠٢٠ ، وتهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم إدارتها بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها أنظمة إدارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس إدارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان إدارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع افضل المعايير والممارسات المتبعة.
أيضاً تحرص شركة صناعات قطر على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة

الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم ، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته أمام شركة صناعات قطر باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

٥. الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، خلال عام ٢٠١٩ لم تُسجل على الشركة أية مخالفات أو تفرض عليها أية جزاءات من قبل أي جهة رقابية، وكذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي «طرف ذي علاقة»، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة ، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية «طرف ذو علاقة»، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بصناعات قطر وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا

الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦. حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

أيضاً قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعات قطر وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

ه. تحديث موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (iq@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. أيضاً تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالية وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- توفير الآلية للمساهمين للتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠١٩، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة سعادة/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والخطة المستقبلية للشركة واعتمادهما.
٣. تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٨.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٨ بواقع ٦ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٦٠٪ من القيمة الإسمية للسهم.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٨ واعتماد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماد أتعابهم.

أيضا تم مناقشة بنود جدول اعمال الجمعية العامة غير العادية والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة بشأن تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للشركة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعه الرابع لعام ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦ بشأن تعديل القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والسوق الثانية في قطر لتصبح ريالاً قطرياً واحداً.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة صناعات قطر وفقاً للنظام الأساسي المُعدل، يتشكل من عدد يصل إلى ثمانية أعضاء يحق للمساهم الخاص «قطر للبترول» أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من

الجمعية العامة للشركة ، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على صناعات قطر أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعه، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠١٩ عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٨ بواقع (٦) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (٦٠٪) من القيمة الاسمية للسهم.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بإضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة صناعات قطر من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
قطر للبترول	٥١,٠٠٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	١٦,٠٨٪
صندوق المعاشات العسكرية	٤,٩٦٪
جهاز قطر للاستثمار	٢,٢٠٪
شركة الكهرباء والماء القطرية	١,٧٨٪
مساهمون آخرون	٢٣,٩٨٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة «الإيداع» حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٢٨٠١ ٤٠١٣ ٩٧٤+ على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الإجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك صناعات قطر أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

تعمل شركة صناعات قطر، باعتبارها واحدة من أكبر الكيانات الصناعية في المنطقة والمدرجة في بورصة قطر، على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فالشركة تساهم من خلال مجموعة شركاتها التابعة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، والأهم من ذلك إثراء حياة شعب دولة قطر من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. السلامة والصحة والبيئة: ثقافة السلامة والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية،
٢. الموظفين: برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية،
٣. المجتمع: المشتريات المحلية والرعاية والتبرعات.

وتحرص قطر للبترول المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومجموعة شركاتها التابعة، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

فمنذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه، استثمرت الشركة ما يزيد على ٣٠ مليار ريال قطري في مشاريع استثمارية مختلفة، نتج عنها توزيع أرباح يصل إجماليها إلى ٥٠,٩٧ مليار ريال قطري أو ما يعادل ٨,٤٢ ريال قطري للسهم الواحد "أخذاً في الاعتبار القيمة الاسمية المعدلة للسهم والتي تقدر بريال واحد قطري"، وبمتوسط نسبة توزيع تقدر بحوالي ٦٤٪ من أرباح الشركة. علاوة على ذلك فقد تم إصدار أسهم مجانية بواقع ١٠٪ مرتين، ما ترتب عليه زيادة أسهم رأس المال من ٥ مليار إلى ٦,٠٥ مليار سهم.

هذه فضلاً عن توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية (بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨) لدعم الانشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية، والتي قدرت بواقع ١٢٥ مليون ريال قطري عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

ختاماً

تحرص شركة صناعات قطر من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠١٩، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

المهندس سعد بن شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ملحق
السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

المؤهلات والخبرات:

التحق المهندس سعد بن شريده الكعبي بقطر للبترول عام ١٩٨٦ كطالب مبتعث لدراسة هندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي عام ١٩٩١.

في عام ٢٠٠٦ شغل المهندس الكعبي منصب مدير إدارة شؤون مشاريع النفط والغاز في قطر للبترول، حيث كان مسؤولاً عن إدارة وتطوير الموارد النفطية والغازية في دولة قطر، واشتملت مهام عمله الإشراف على جميع أنشطة تطوير غاز حقل الشمال وتطوير حقول النفط وعمليات الاستكشاف في الدولة.

في سبتمبر ٢٠١٤ تم تعيين المهندس الكعبي عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لقطر للبترول، حيث أشرف من خلال هذا المنصب على أنشطة الغاز والنفط والبتروكيماويات في قطر وحول العالم.

في الرابع من نوفمبر ٢٠١٨ تم تعيين سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي في منصب وزير الدولة لشؤون الطاقة عضو مجلس الوزراء في دولة قطر، ونائب رئيس مجلس الإدارة في قطر للبترول، إضافة لمنصبه كالعضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

المناصب الأخرى*:
رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
لا يوجد

السيد / عبد العزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للبترول منذ عام ٢٠١٤، كما يشغل عضوية مجلس إدارة كل من شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وشركة منتجات وشركة قطر غاز. ويركز دوره في قطر للبترول على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للبترول، عمل لدى قطر غاز مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر غاز، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:
عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
لا يوجد

السيد / عبد الله أحمد الحسيني
عضو لجنة التدقيق
رئيس لجنة المكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالله الحسيني على شهادة البكالوريوس في دراسات الأعمال من جامعة تكساس في أرلينغتون عام ٢٠٠٤.

يشغل السيد/ عبدالله الحسيني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق في قطر للبترول. وقبل انضمامه إلى قطر للبترول في سبتمبر عام ٢٠١٦، عمل السيد/ عبدالله لدى قطر غاز، حيث شغل عدة مناصب في مجال تسويق الغاز الطبيعي المُسال، وشغل كذلك منصب مدير التسويق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦.

بالإضافة إلى منصبه الحالي، يشغل السيد/ الحسيني منصب نائب رئيس لجنة التدقيق في شركة منتجات. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للبترول لبيع المنتجات البترولية المحدودة وشركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات "منتجات". كما سبق وشغل عضوية مجلس إدارة شركة نبراس للطاقة التي تتخذ من الدوحة مقراً لها.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
لا يوجد

الدكتور / محمد يوسف الملا
(عضواً / تنفيذي)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام ١٩٩٧ وشهادة الدكتوراة عام ٢٠٠٧ من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام ١٩٨٨. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام ٢٠٠٧، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
لا يوجد

السيد / عبد الرحمن السويدي
عضو لجنة المكافآت
(عضواً / تنفيذي)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن على شهادة في الكيمياء من جامعة قطر والدبلوم الوطني العالي في الهندسة الميكانيكية من جامعة برادفورد في إنجلترا.

ويشغل حالياً السيد/ عبدالرحمن السويدي منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو).

وقد انضم السيد/ عبدالرحمن إلى قطر للبترول عام ١٩٨٧، حيث شغل العديد من المناصب الفنية والتشغيلية في إدارة العمليات البرية التابعة للمؤسسة.

وبين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٧، شغل السيد/ عبدالرحمن منصبين إداريين تولى فيهما المسؤولية عن مرافق معالجة الغاز وتوزيعه في مسيعيد، ثم تولى المسؤولية عن مرافق إنتاج الغاز وإعادة حقنه الواقعة في المناطق البحرية ودخان. وتضمنت مسؤولياته خلال هذه الفترة عمليات الإنتاج والصيانة والتفتيش والهندسة.

وفي يناير عام ٢٠٠٧، أعير السيد/ عبدالرحمن إلى شركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة، حيث تولى منصب نائب المدير العام ليشرف على إدارة أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل. وفي يناير عام ٢٠٠٩، تم تعيينه رئيساً تنفيذياً لشركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة.

كما يشغل السيد/ عبدالرحمن منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات قطر للكيماويات المحدودة، وهو عضو بمجلس إدارة إدارة شركة "قافكو" ومجلس إدارة شركة «منتجات»، فيما يشغل أيضاً عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
١٢١٠ سهم

السيد / خالد سلطان الكواري
(عضواً / تنفيذي)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ الكواري على بكالوريوس هندسة الغاز الطبيعي من جامعة تكساس إي آند إم – كينجزفيل عام ١٩٩٧ وماجيستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا للإدارة في باريس HEC Paris في الدوحة عام ٢٠١٤.

تم تعيين السيد/ خالد سلطان الكواري رئيساً تنفيذياً لشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك) في إبريل من عام ٢٠١٧.

وقبل انضمامه إلى كفاك، عمل السيد/ الكواري مدة تصل إلى ٢٠ عاماً في راس غاز. وخلال توليه منصب كبير مسؤولي التسويق وعمليات الشحن في راس غاز، قاد السيد/ الكواري الفريق المسؤول بالشركة عن الأنشطة التجارية والتسويقية العالمية للغاز الطبيعي المُسال والتحاليل الاقتصادية والسوقية وتخطيط الإنتاج وأنشطة تشغيل وجدولة عمليات الشحن.

وقد انضم السيد/ الكواري إلى راس غاز عام ١٩٩٧، حيث عمل مهندساً للبترول وتقلد عدة مناصب قيادية في إداراتي هندسة المكامن والعمليات البترولية بالشركة والتخطيط الفني. وفي عام ٢٠٠٣، نقل إلى إدارة تسويق الغاز الطبيعي المسال حيث عمل مديراً للتسويق وعضواً في لجنة التسويق براس غاز. وعُين في عام ٢٠٠٧ في منصب المسؤول التنفيذي عن عمليات التسويق، واتسع نطاق مسؤولياته في عام ٢٠١١ ليشمل تخطيط وتخصيص الإنتاج وعقود المبيعات وإدارة أنشطة الشحن براس غاز والتي شملت أسطولاً يضم ٢٧ ناقلة للغاز الطبيعي المُسال.

كما يشغل السيد/ الكواري عضوية مجلس إدارة كفاك ومنتجات ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج العالمية للحفر. وكان أيضاً عضو مجلس إدارة بشركة ألومنيوم قطر وشركة «ساوث هوك جاز» بالمملكة المتحدة و«أدرياتك إل إن جي» بإيطاليا.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
لا يوجد

السيد / محمد ناصر الهاجري
(عضواً / تنفيذي)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ محمد ناصر الهاجري إلى قطر للبترول عام ١٩٩١ ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٧ عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للبترول، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية في قطر للبترول، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات قطر. ويشغل حالياً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للحديد والصلب (قطر ستيل). كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة راس قرطاس للطاقة ورئيس مجلس إدارة شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) بالإضافة إلى عضوية عدد من الشركات الأخرى.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد
عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:
٦٠٧٧ سهم

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مدرجة ببورصة قطر، أخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.